فرح

العدد 80 تشرين الثاني 2023

رابطة أصدقاء كمال جنبلاط

الفهرس

ملح الارض: يوم سيندم العالم متأخراً!! – عباس خلف

مع الاحداث: التطهير العرقي الذي تمارسه اسرائيل على الفلسطينيين سيرتد وبالاً عليها – سعيد الغز

مقال سياسي: فلسطين الى الواجهة العالمية وأهالي غزة الى الخيم - العميد م. ناجي ملاعب

مقال سياسي: تحديات التحرك الديبلوماسي المشترك والمطلوب – د. ناصيف حتي – نشر في جريدة الشرق الاوسط بتاريخ 2023/11/16

مقال اقتصادي: تبعات حرب غزة على الاقتصادات العالمية – د. وليد خدوري – جريدة الشرق الاوسط بتاريخ 2023/10/31

دراسة اقتصادية: خريطة طريق نحو تعافي قطاع الزراعة في لبنان – المركز اللبناني للدراسات - جريدة نداء الوطن – 2023/11/20

دراسة جيوسياسية: فلسطين وأخطار الحرب الدينية؟! د. رضوان السيد – جريدة الشرق الاوسط – 2023/11/10

نافذة على فكر كمال جنبلاط

آراء ومواقف:

- **موقفه من السياسة الاميركية**
- **دولة فلسطين واسرائيل بين العصبية العنصرية المريضة ومنطق الانسانية والتاريخ**

من اقواله:

- **هذا ما نصحت به الرئيس حافظ الاسد**
- **مصير المواطن والدولة في لبنان**

مطالب ومشاريع اصلاحية

مؤتمر بتخنيه كان تجسيداً لارادة الشعب وهذا ما قيل فيه

علوم وتكنولوجيا: الذكاء الاصطناعي ... الحل والمشكلة لمسألة المناخ في آن - جريدة الانباء الكويتية 2023/10/29

صحة وغذاء: اكتشافات جديدة لحياة اطول وصحة افضل – جريدة الجمهورية 2023/11/19

اخبار الرابطة

من الصحافة اخترنا لكم :

- **حل الدَّولتين... أي دولتين؟ - فيصل الشبول – جريدة الشرق الاوسط – 2023/11/2**
- **معوِّقات وقف آلة القتل الإسرائيلية - سام منسى – جريدة الشرق الاوسط – 2023/11/20**
- **إخفاقات الحكم باتت تستوجب تعديل الدستور! - غاصب المختار – جريدة الجمهورية 2023/11/17**
- **قرار الغرب وإسرائيل تغيير خريطة الشرق الأوسط: عودة للبلطجة وسياسة الاساطيل والبوارج الحربية – زهير هواري – موقع بيروت الحرية 2023/10/27**
- **حرب غزة... تكشف العالم - جمال الكشكي – جريدة الشرق الاوسط 2023/11/21**
- **ما بعد «الطوفان»! - خالد سيد أحمد – جريدة الشروق المصرية – 2023/11/17**
- **غزة بين الهدنة والصدمة - عبدالله بن بجاد العتيبي – جريدة الشرق الاوسط – 2023/11/26**

- **'We Cannot Kill Our Way Out of This Endeavor' - THE NEW YORK TIMES – 11/11/2023**
- **Arab envoys urge Antony Blinken to help end 'madness' in Gaza – Financial Times – 4/11/2023**
- **Iran's 'Dangerous Game' – Global briefing – 26/10/2023**
- **Israel has only weeks to defeat Hamas as global opinion sours, former PM Ehud Barak says – Politico – 7/11/2023**
- **In maps: half of northern Gaza's buildings wrecked by war – Financial Times – 20/11/2023**

ملاحظة: المقالات والدراسات التي تنشر في "فرح" تعبّر عن آراء كاتبيها

- **ملح الارض: يوم سيندم العالم متأخراً!! – عباس خلف**

منذ الثامن من شهر تشرين الاول 2023، تواصل آلة القتل الاسرائيلية مذابحها ضد الشعب الفلسطيني ، في غزة خاصة ، وفي الضفة الغربية عامة . وهي تفعل ذلك بدم بارد، وتهدد بإبادة هذا الشعب الذي يواصل بشجاعة فائقة مقاومته لجبروتها واجرامها المتواصل منذ العام 1948 الى اليوم. حكومة نتنياهو المتطرفة عنصرياً، تمنع عن الفلسطينيين سبل العيش : تدمّر بيوتهم ، تصادر ممتلكاتهم، وتزجّ بهم في سجنها الكبير، وترسم الخطط لتهجيرهم وتنكر عليهم حقهم في الوجود، وتعمل جاهدة لتحويل فلسطين الى دولة عنصرية دينية لا يحق لغير اليهود حمل جنسيتها والعيش فيها. وهي تفعل ذلك مدعومة من الادارات الاميركية المتتابعة سياسياً وعسكرياً ومالياً وتعطيلاً لمختلف القرارات الدولية . ومستفيدةً من التخاذل الاممي والدولي، وتقاعسه عن الدفاع عن القرارات التي تتخذها منظمة الامم المتحدة، وتناسيه لما يبشر به من ضرورة احترام الحقوق والاعراف الانسانية ، وحق كل شعب بالحرية والاستقلال وتقرير المصير.

ليس جديداً ولا مفاجئاً اليوم ان يتكرر فشل وعجز النظام الدولي في استخدام ادوات القانون الدولي وحقوق الانسان والديبلوماسية الدولية في حماية اكثر من مليوني شخص مدني في قطاع غزة. فلا مجلس الامن الدولي، ولا الجمعية العامة للامم المتحدة تريدان فرض قواعد القوانين الدولية على اسرائيل وداعمهيا في العالم الغربيّ

اكثر من مشروع قرار امام المنظمة الدولية أُبطلت، اما لسبب استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الامن، اولسبب عدم الزامية القرارات التي تصدر عن الجمعية العامة .

وللتذكير فقط ، نذكر كيف فشل النظام الدولي من قبل في الزام اسرائيل بتنفيذ القرارات الدولية بخصوص حل الدولتين ، وقضايا اللاجئين ، وبخصوص المستوطنات غير الشرعية، ووضع مدينة القدس الشرقية، تعلم اسرائيل جيداً حقيقة هذا العجز، وتعرف ان لديها، على الدوام ضوءاً اخضر لفعل ما تريد، وكيفما تشاء بسبب الدعم الاميركي والغربي، وبسبب عجز المنظومة الدولية عن فرض عقوبات عليها كونها الطفل المدلل للغرب الذي لا يمكن محاسبته ومنعه من مواصلة خرق القوانين، وتناسي مفاهيم العدالة وحقوق الانسان التي لا يحترمها في مواقفه المنحازة الى جانب الغاصب الاسرائيلي ، وتخاذله في الوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني الذي اغتصبت اسرائيل ارضه ، واحتلت وطنه ، وشرّدته ليعيش في مخيمات الذل من 75 عاماً، او ليتعرض لعمليات ابادة لمن بقي منه في ظل الاحتلال.

لكل هذا ثمن معروف ، وهو ثمن ربما اخطر مما يعتقده الساسة والديبلوماسيون في الغرب خاصة ، وفي العالم عامة ، ولكنهم اضعف من ان يقولوه صراحةً . هذا الثمن ببساطة هو الفوضى والمزيد من عدم الاستقرار وانتشار العنف ليس فقط في منطقة الشرق الاوسط، بل في سائر انحاء العالم.

ان اول ملامح نتائج هذا العجز الدولي ستتبلور في ترسّخ فكرة العنف كوسيلة للمقاومة والخلاص، ليس فقط بين الشعب الفلسطيني بل بين الكثيرين من العرب والمسلمين وغيرهم من الشعوب المغلوبة على امرها، فاذا كانت اسرائيل لا تحترم سوى الاقوياء ، واذا كان القانون الدولي المعطل لا يخضع له سوى الضعفاء ، فان النتيجة المباشرة لهذا هو احتضان الشعوب لفكرة العنف كوسيلة للاستقواء وتغيير المعادلات الظالمة

بالنسبة لهم، وهذا يعني ان المشكلة الطارئة اليوم تتخطى حماس والجهاد الاسلامي ، لاننا نتحدث عن انتشار هذه القناعات بين الكثيرين من سائر الدول وبالتالي ، فان تحطيم آلة حماس العسكرية لن يشكل هزيمة لحماس ، كما يعتقد الجانبان الاسرائيلي والغربي ، لان حماس ، في هذه الحالة ستكون الفكرة لا التنظيم .

اما ثاني نتائج هذا العجز الدولي ، فسيتمثل في اشتعال سريع لمنطقة الشرق الاوسط ودخولها في نفق الحروب، سواء منها تلك الاعتيادية ، او تلك التي يتم خوضها بين وكلاء الدول المتحاربة، والمشكلة هنا ستكون اكبر من دخول ايران في حرب اقليمية ، ولكن ستكون مدخلاً لتحويل المنطقة الى ساحة للفوضى ، ينتشر فيها السلاح بين الجماعات العنفية رغماً عن الدول وسلطاتها الرسمية ، فيضرب العنف والارهاب المنطقة، ويضرب معها الاستقرار الاقليمي الهش بطبيعته، مع مزيد من الانهيارات والثورات والحروب الاقليمية والاهلية . هذه الفوضى العارمة لن تقتتصر على منطقة الشرق الاوسط ، فالشعوب العربية والاسلامية منتشرة في ارجاء العالم، وهذا يعني ان اي عنف سيطال المنطقة قد ينتقل الى اوروبا والولايات المتحدة وقد يطال مصالح وقواعد هذه الدول في العالم. وما تشهده كبريات المدن في العالم من مظاهرات منددة بالعدوان الهمجي الاسرائيلي ، ومطالبة جميع المسؤولين في الدول الفاعلة بمواقف وافعال لوقف آلة الحرب الاسرائيلية ، والمبادرة الى عقد مؤتمر دولي عاجل يفرض اعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة في العودة الى ارضه في فلسطين واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، لان مجرد الكلام على لسان سادة هذه الدول حول هذه الحقوق لا معنى له.

في النهاية المحتومة لمثل هذا النظام الفاشل الذي يعيش العالم في ظله لا يمكن استبعاد احتمال نشوب حرب عالمية ثالثة قد تفرض اقامة نظام عالمي جديد اقدر على ادارة الشؤون العالمية .

وحتى لا تستمر المراوحة بلا نتائج، والى ان يتبين للجميع ان اسرائيل تمثل خطراً حقيقياً على كل بلدان المنطقة المعتدلة منها والمتشددة وعلى العالم ، وتجرّ الويلات على مختلف دول العالم بادعائها ان مقاتلاتها قادرة على الوصول الى كل دول المنطقة وانها قادرة على انهاء الحرب على غزة وابادة سكانها باستخدام قنبلتها النووية دون الخوف من اي عقاب .

ورغم قناعتنا بصدق نوايا من اجتمعوا ، عرباً ومسلمين في قمة الرياض في 2023/11/11، نذكّرهم بما توصّل اليه المعلم كمال جنبلاط من قناعات حول التعاطي مع القضية الفلسطينية وكيفية التعاطي معها:

1- **ان الانتصار على اسرائيل يبدأ في انتصار العرب على انفسهم وانانياتهم ونزواتهم، وعلى روح التنافر والتنازع فيما بينهم. فلنفعل ذلك ، ولو لمرة واحدة ، فنشكل قوة رادعة وقادرة على التصدي وتقديم الدعم اللازم للعمل التحريري الفلسطيني ، وتمكينه من احراز النصر على العدوان الاسرائيلي.**
(المرجع: من مقال له في جريدة "المحرر" بتاريخ 1968/7/23)
2- **ان الساسة الاميركيون يقولون ، وهم في ذلك على حق ، انهم لم يخسروا شيئاً من نفوذهم ومصالحهم في العالم العربي، سواء قبل ام بعد حرب 1967، او طوال دعمهم الدائم لاسرائيل وعدوانها على فلسطين ودول جوارها العربية . فلماذا عليهم ان يأخذوا اليوم في الاعتبار ما**

يردده الحكام العرب حالياً من انتقاد للسياسة الاميركية .
(المرجع: من مقال له في جريدة الانباء بتاريخ 1970/2/7)

ونختم مقالنا بهذا التساؤل:

ماذا لو قررت الدول العربية التي لها علاقات تطبيع وسلام مع اسرائيل ان تعقد اجتماعاً طارئاً بعد قمة الرياض الاخيرة ، وتوجّه رسالة واضحة لاسرائيل: اذا شئتم استمرار العلاقات مع دولنا، عليكم وقف العدوان فوراً على غزة ، والشروع في مفاوضات جادة للوصول لحل حقيقي ودائم وعادل للقضية الفلسطينية وذلك وفقاً لما تعهّدتم به في اتفاق السلام في اوسلو ، ووفقاً لما عرضته عليكم قمة بيروت العربية سنة 2002، وقمة الرياض بالامس القريب.

- **مع الاحداث: التطهير العرقي الذي تمارسه اسرائيل على الفلسطينيين سيرتد وبالاً عليها – سعيد الغز**

من المتعارف عليه دولياً ، ان التطهير العرقي هو سياسة محددة جيداً لدى مجموعة معينة من الناس، تهدف الى ازالة منهجية لمجموعة اخرى على ارض معينة يتنازعون عليها. ويتمّ ذلك على اسس دينية او عرقية او قومية. وتتضمن هذه السياسة استخدام العنف والعمليات العسكرية والقمعية ، والحرص على تغطية هذه الوسائل بمختلف الاساليب الممكنة، من التمييز في المعاملة والتضييق على وسائل العيش والتنكيل بالمعترضين ، وصولاً الى التهجير الممنهج او الابادة . وهذه كلها تنطوي على انتهاك صارخ لحقوق الانسان وللقانون الدولي ولاتفاقية جنيف سنة 1949 وبروتوكولاتها الاضافية سنة 1977.

هذا من حيث المبدأ يستدعي تحويل من يقوم به الى المحكمة الدولية لانه جناية موصوفة. ومنه ننطلق الى طرح التساؤلات التالية:

- **كيف لجماعة تتوقع العيش الآمن في ارض، اذا حرمت الشريك فيها من العيش الآمن؟**
- **كيف يمكّن لطرف في نزاع مع طرف آخر ان يرتدع عن التعسف والظلم مع الطرف الاخر ما دام يتمتع بدعم خارجي غير محدود.**
- **كيف يمكن ان يقوم تعايش او سلام، اذا أصرّ الطرف الاقوى في النزاع على رفض القبول بوجود الطرف الاخر ، وهو يدّعي بأن لا وجود حقيقياً لخصمه، فيما يمارس ضده الالغاء الجسدي والجغرافي والديموغرافي.**

(المرجع: كتاب امين معلوف "متاهة الحائرين")

هذه التساؤلات من الطبيعي والمنطقي توجيهها للسلطات الاسرائيلية التي تطمح بدعم اميركي غير محدود للتطبيع والسلام مع جيرانها الفلسطينيين والعرب ، وهي تمارس ضدهم كل اساليب التطهير العرقي.

فمنذ العام 1938، اعلن دافيد بن غوريون: "انا اؤيد الترحيل القسري للفلسطينيين، ولا ارى فيه شيئاً غير اخلاقي. عن التطهير العرقي الذي مارسته اسرائيل على الفلسطينيين.
وننقل عن المؤرخ الاسرائيلي "ايلان بابه" هذه الحقائق:
"في 10 آذار 1948، وضع قادة الميليشيات اليهودية في فلسطين خطة لتطهير فلسطين عرقياً ودينياً. وفي فجر اليوم التالي بدأت العمليات طرد ممنهج للفلسطينيين في المنطقة ، محاصرة القرى، قصف تدميري ، حرق المنازل والمحال التجارية ، طرد السكان بالتهديد بالقتل او الهروب، زرع الالغام لمنع المطرودين من العودة. وكان المسؤولون قد اعطوا لهذه الخطة التطهيرية الاسم الرمزي "دالت". وقد اعتبرت نتيجة حتمية للنزعة الايديولوجية الصهيونية الساعية لاقامة دولة عنصرية يهودية لا مكان فيها لغير اليهود. وحرص زعماء الحركة الصهيونية بما لهم نفوذ في العالم ، على اخفاء جريمة التطهير وتهجير الفلسطينيين التي تواصلت فصولها طيلة العام 1948، ونتج عنها ما اعتبره الفلسطينون والعرب عام النكبة ، واعتبرته اسرائيل عام النصر والاستقلال ولازال الخلاف قائماً الى اليوم حول وصف ما حصل في ذلك العام ، رغم ان ما ارتكب بحق الفلسطينيين جريمة ضد الانسانية ومن قاموا بها يعتبرون مجرمين يجب محاكمتهم امام هيئات قضائية دولية ."
(المرجع: مقدمة "ايلان بابه" لكتابه "التطهير العرقي في فليطبن" ص. 2-3)
ان ما ارتكبته اسرائيل بحق الفلسطينيين سنة 1948، واصلت ارتكابه ولا تزال الى اليوم ، فيما تقوم به حكومة اليمين اليهودي المتطرف عنصرياً من جرائم حرب بحق الفلسطينيين ، مدعومة من قادة الولايات المتحدة والدول الاوروبية الكبرى ، سواء في قطاع غزة ام في الضفة الغربية ، واستمرار رفضها الاعتراف بوجود شعب له حقوق في فلسطين وفقاً لاتفاق اوسلو وقرارات منظمة الامم المتحدة، والدعوات الدولية والعربية والشعبية في مختلف المدن الكبرى في العالم ، سيرتدّ عليها وبالاً في نهاية المطاف، ولا يمكنها اطلاقاً ان تنعم بالعيش في سلام، وهي تصرّ على انكار الحقائق وتواصل التطهير العرقي بحق الشعب الفلسطيني.
ونقول مع كمال جنبلاط:
"ها هي الثورة الفلسطينية تقترب من سنّ النضج التاريخي المحتّم. ونحن نشهد ان ذهنية الاستشهاد والاقبال على الموت اخذت تسيطر على من يقومون بالعمليات داخل الاراضي المحتلة . ويبدو ان الانسان الفلسطيني بدأ يستبدل خشيته من الموت والاستشهاد، فحرام ان لا نؤمّن له ما يحتاجه من دعم على كافة الاصعدة."
(المرجع: من مقال له نشرته جريدة الانباء بتاريخ 1974/7/3)

- **مقال سياسي: فلسطين الى الواجهة العالمية وأهالي غزة الى الخيم - العميد م. ناجي ملاعب**

إسرائيل، هذه الثكنة العسكرية الأميركية، هي كيان صغير بمهمات قاريَة عملاقة.. مسلحة ومدربة ومنظمة ومقتدرة ومدعومة بعلم وتقنيات، كأحدث الدول الغربية. هي جدول أعمال دقيق. هي "شعار عالمي"، تتباهى به دول الغرب. ولكن، رغم كل المآسي اللاحقة بالفلسطينيين، عشرات ألوف الضحايا من قتلى وجرحى ومفقودين تحت الأنقاض، فإن العالم بأسره أمام حقيقة وأحقية مطلب استقلال الفلسطينيين وحقهم بدولة مستقلة قابلة للعيش المستدام، هذه الحقيقة لم يعد ممكنا لأية جهة دولية تجاوزها حتى عتاة الصهاينة دعاة الفصل العنصري والإقتلاع والتهجير لن يفلتوا من مسؤولية الإبادة الجماعية. وبدءاً من اليوم، تكتب غزة الفصل الأول، من "الحرية لفلسطين". فالتاريخ الشيّق والإنساني يُكتب بالفداء. لكن أهل غزة الذين رفعوا بدمائهم فلسطين قضية أولى في العالم اليوم لم يبقَ لهم ملاذاً آمناً في ظل التخلي العربي عنهم سوى العيش في الخيم تمهيداً لجولات جديدة مع الغطرسة الغربية ودولتهم الصهيونية الغازية وصولاً الى إحقاق الحق.. فهل الصبح قريب!.

قد لا أبدو متفائلاً أمام هذا التوحش الغربي في تقديم الدعم لآلة القتل الهمجية، ولكني في هذا السرد سوف أحاول تقديم مراجعة لما حصل ما بعد 7 تشرين من وجهات نظر اسرائيلية، وفي المقابل نتائج 45 يوماً (حتى كتابة هذه المقالة) من العدوان، مع نافذة على موقع غزة في الجغرافيا السياسية والصراع الدولي عليها.

7 تشرين انهيار المنظومة

يرى عدد من كبار المحللين العسكريين والاستراتيجيين في الكيان الصهيوني أن الهجوم الذي شنته حماس يفوق بكثير إخفاق حرب 1973، وأن الهجوم الذي كان في معظمه مصوراً يُعدّ إذلالاً لإسرائيل، ويلحق أضراراً فادحة بصورتها العسكرية قد لا يمكن تجاوزها بسهولة. وفيما يخص هذا الإخفاق، يمكن القول إن العنوان الذي تصدر صحيفة "هآرتس" في اليوم الأول من الهجوم يلخّص مجمل المشهد: "انهيار المنظومة الإسرائيلية أمام حركة حماس". وهذا الانهيار له عدة مؤشرات منها:

1 - "صفر" معلومات استخباراتية بحيازة إسرائيل بشأنه؛

2 – شبكات التواصل الإجتماعي كانت جرس الإنذار للمنظومة الأمنية التي أدركت أن هناك عمليات خطف

3 – عدم وجود قوات كافية من جيش الإحتلال في محيط قطاع غزة؛

4 - الإرباك لدى الجيش فيما يتعلق بلوجستيات نقل الجنود من قلب إسرائيل إلى ساحة المعركة؛

5 - تأخر وصول جيش الإحتلال إلى مستوطنات غلاف القطاع، وكذلك فقد انتظرت القوات ساعات قبل أن تدخل إلى ساحات القتال لعدم وجود أي تصور ميداني حول ما يجري في الداخل.

بالإضافة إلى ذلك، ظلت بعض المستوطنات تستغيث لمدة يوم كامل من دون أن تكون هناك قدرة للوصول إلى الأحياء التي سيطر عليها مقاتلو حماس، ولهذا تداعيات على مفهوم الأمن، ودور الجيش، داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه، وداخل المنظومة الأمنية الإسرائيلية. هذا الإخفاق ترافق مع "وصمة عار" و"إذلال"، اذا ما استخدمنا العبارات التي يتم تداولها في الصحافة الإسرائيلية والتي أحالت الأمر إلى:

1 - فشل منظومة "الجدار الذكي" الذي دشنه وزير الدفاع الإسرائيلي السابق بيني غانتس قبل عامين حول القطاع معلنا أنه تم وضع نهاية للأنفاق. ففي الواقع دخلت المجموعات المسلحة الفلسطينية عبر البر والجو ومن خلال قوافل إمدادات لوجستية بدون عراقيل؛ 2 - تمكن الفلسطينيين، سواء العناصر المسلحة أو سكان القطاع، من إقامة جسر على مسافة 20 كم، ما بين مستوطنات الغلاف وما بين القطاع، بحيث تم اختطاف جنود وضباط وعائلات من المستوطنين، وعتاد عسكري. يضاف الى ذلك، أن إسرائيل لا تملك معلومات دقيقة عن عدد المخطوفين، ونوعيتهم (جنود، ضباط، مدنيين... إلخ)، أو عن أماكن تواجدهم.

الأنفاق التكتيكية بالإنتظار

سلك العدو الإسرائيلي كعادته طريق الإنتقام، ولم يكفه ما يمتلك من قدرات جوية، فقد فُتحت له مستودعات الإحتياط الإستراتيجي للجيش الأميركي التي استحضرت الى الأراضي المحتلة بعد سحبها من العراق، وأحضرت الولايات المتحدة حاملتي طائرات مع البوارج والسفن الحربية الكاملة التجهيز والعتاد الى المتوسط للتدخل في سبيل عزل أية محاولة لنجدة المقومة الفلسطينية في غزة.

وعانى المستوى السياسي والعسكري الإسرائيلي من إرباك، وتردد بعد المفاجأة التي حققتها المقاومة، وخرج بسقوف عالية من الأهداف، فاستدعى 340 ألف جندي من قوات الإحتياط وبدأ بغاراته الإنتقامية وصولا الى الغزو البري. وكانت المقاومة تتحضر لهذا الغزو ودخلت قوات العدو في جحيم مقاومة شرسة متفوقة في إعلامها العسكري بتصوير ساحات القتال أثناء الإشتباك القريب.

فالمقاومة التي صنعت أسلحتها وذخائرها بعيداً عن عيون ومراقبة العدو، أثبتت أنها لا تلين رغم المآسي التي ترافق الحروب وهي تعد بقتال من نوع آخر عند استخدامها لشبكة الأنفاق والتي ساعدت في كسر أولى أهداف العدو في العثور على أي أسير من الأسرى الذين اقتادتهم قوى المقاومة.

أنفاق غزة

يعاني قطاع غزة من كل المزالق المروعة التي تعلم الجنود أن يتوقعوها من حرب المدن: الكمائن الشاهقة، وخطوط الرؤية المقطوعة، وفي كل مكان، المدنيون الضعفاء الذين ليس لديهم مكان يختبئون فيه. ولكن بينما تشق القوات البرية الإسرائيلية طريقها إلى الأمام في غزة، فقد يتبين أن الخطر الأكبر يكمن تحت الأقدام. فقد أنجز مقاتلو حماس، بناء متاهة من الأنفاق المخفية التي يعتقد البعض أنها تمتد عبر معظم إن لم يكن كل قطاع غزة، بسرية تامة، بحيث لم يتسرب أية معلومات عن هذا الإنجاز، ولا يوجد لدى أي شخص خارجي خريطة دقيقة للشبكة، وقليل من الإسرائيليين شاهدوها بشكل مباشر.

فبعد وصول حماس إلى السلطة في غزة عام 2007، شددت إسرائيل حصارها على القطاع، ونمت شبكة واسعة من أنفاق التهريب تحت الحدود بين غزة ومصر. وكانت حماس تستخدم هذه الأنفاق للتحايل على الحصار والسماح باستيراد مجموعة واسعة من السلع، من الأسلحة والمعدات الإلكترونية إلى مواد البناء والوقود.. لكن يعتقد أن بعض أنفاق التهريب لا تزال قيد التشغيل.

وعلى الرغم من أن الجيش الإسرائيلي يتفوق بكثير على "جيش" حماس من حيث الحجم والمعدات، إلا أن قتال العدو بشبكة الأنفاق الخاصة به يعد مهمة عالية المخاطر، ويصفها جون دبليو سبنسر، الذي يدرس حرب المدن في معهد الحرب الحديثة التابع للأكاديمية العسكرية الأمريكية، بأنها أشبه "بالقتال تحت البحر أكثر من كونها على السطح أو داخل المبنى. مضيفاً أن" لا شيء تستخدمه على السطح يعمل، يجب أن تكون لديك معدات متخصصة للتنفس والرؤية والتنقل والتواصل واستخدام الوسائل القاتلة، وخاصة إطلاق النار."

يقول ديفيد أغناطيوس أنه عندما نزل مقاتلو حماس إلى هذه الأنفاق، قرّر قادة الجيش الإسرائيلي عدم إرسال قوات لملاحقتهم. حتى بالنسبة للفريق الإسرائيلي الخاص الذي تمّ تشكيله لحرب الأنفاق، كان الأمر خطيراً للغاية. يحتوي النظام على فخاخ جاهزة وأبواب فولاذية ثقيلة لمنع دخول الروبوتات أو الطائرات بدون طيار بسهولة، بالإضافة إلى مجموعة معقّدة من الدفاعات الأخرى.

النتيجة التي خلص إليها اغناطيوس وكتبها في "واشنطن بوست" بعد اجتماعه في تل أبيب الى 12 من كبار قادة العدو الصهيوني تتمثل في أنّ "لديهم حقيبة ظهر مليئة بالخطط" لهذه المرحلة وتشمل شمالي وجنوبي غزّة، أبرزها توجّههم إلى استخدام "حلّ صناعي" قد يكون مياه البحر الأبيض المتوسط لإغراق الأنفاق ومهاجمة مقاتلي حماس عندما يخرجون منها. ويضيف "يعتبر الماء قوة طبيعية هائلة يزداد قوّة عندما يتمّ تضخيمه بواسطة المضخّات. والأنفاق عرضة للفيضانات، حتى لو كانت مجهزة بنظام صرف متطوّر متقن. من المؤكّد أنّ الجيش الإسرائيلي يفكّر في حقيقة أنّ غزة تقع على شواطئ البحر الأبيض المتوسط" ولكن سهى عن بال الكاتب الأميركي أن السلطات المصرية بذلت جهودًا مكثفة لتدمير طرق التهريب هذه، بما في ذلك ضخ مياه البحر لإغراق الشبكة وانهيار العديد من الأنفاق، ولم توفق.

غزة وشرق المتوسط والجغرافيا السياسية

في العام 2000، عندما اقتحم آرييل شارون باحات المسجد الأقصى، ليطلق رصاصة بداية انتفاضة الأقصى، كان يبدو أن القدس هي الهدف، لكن الواقع كان في اكتشاف الغاز قبالة سواحل غزة. إذ أنه وفي أواخر التسعينيات الماضية تم اكتشاف حقل غزة مارينGaza Marine ، وهو حقل غاز طبيعي قبالة ساحل قطاع غزة. وكانت انتفاضة الأقصى هي بداية حروب الغاز في المنطقة، إذ لا يمكن وضع عنوان لحرب بيروت عام 2006، إلا "غاز المتوسط"، كما أنه لا يمكن وضع عنوان للأزمة السورية عام 2011، إلا خط أنابيب الغاز لأوروبا، بغية تمكين أوروبا من الإستغناء عن غاز روسيا، ولف حبل الأناكوندا حول رقبة روسيا وهو المخطط الذي فشل تمامًا، لذا تمكن رئيس روسيا الاتحادية فلاديمير بوتين من بدء العمل على

إقتصاده (وجعله اقتصاد حرب) منذ العام 2015، أي منذ عام دخول الجيش الروسي إلى سوريا لحمايتها وكسر شوكة المجموعات الإرهابية المدعومة من الغرب وأميركا.

اقتصاد الحرب الروسي بالإضافة إلى حماية خط الأنابيب عبر سوريا، واحتياج الغرب للغاز الروسي، كل هذا مكّن روسيا من الدخول إلى أوكرانيا لاستكمال تأمين محيطها الجيوسياسي برغم العقوبات الاقتصادية التي فُرضت على روسيا منذ مطلع العام 2022. واليوم وتحديدًا بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر، نحن شهود على انتهاء حقبة حروب الغاز، وبدء حقبة حروب الممرات الاقتصادية رسميًا.

ولعل مجموعات حركة "حماس" الجوية التي أغارت على سماء فلسطين المحتلة، ومُشاتها الذين تمكنوا من اختراق الحواجز الأمنية والوصول إلى ما يُسمى "غلاف غزة" واعتقال المئات من "الإسرائيليين" وحصولهم على كنز من المعلومات الإستخبارية بعد الهجوم (فك سيرفيرات غرفة عمليات فرقة غزة)، وكل ما حصل في يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، يُعد السطر الأول في الإجابة على السؤال حول من سينتصر في النهاية؛ الممر الاقتصادي الجديد أو "مبادرة الحزام والطريق" الصينية؟

إن ما سبق كله، وطبيعة رقعة الشطرنج، يفرضان علينا السعي لفهم أحداث غزة الأخيرة، في ضوء الصراع الدولي المحتدم، وكما أن ما سبق يُمكن أن يشرح لنا سبب الإنحياز الغربي والأميركي، فإنه يشرح لنا أن عملية "حماس" الاستخبارية والقتالية، ربما تمت بغطاء روسي صيني لحماية "طريق الحزام" ليبقى "طريقًا واحدًا"، وهذا يفتح باب الاحتمالات على شرق أوسط جديد، لكنه لا يُرضي حتمًا الغرب وأميركا أو "إسرائيل" وليس على الصورة التي يشتهونها.

الهدف الإسرائيلي: لا حماس ولا رعب!

ويضيف إغناطيوس "لكنّ الحقيقة هي التالية: لا تملك إسرائيل حتى الآن تصوّراً واضحاً عن "اليوم التالي". ويتّفق القادة السياسيون والعسكريون على ضرورة تدمير حماس وقطع أيّ علاقات إسرائيلية بغزّة. لكن لا يوجد إجماع بشأن الخطوات التالية. القادة السياسيون لديهم أفكار وآمال وطموحات، وهم يدركون، على نحو متزايد، أنّه إذا لم تقُم إسرائيل بعمل أفضل بكثير في ما يتعلّق بالقضايا الإنسانية في هذه الحرب، فإنّها ستلحق الضرر بعلاقاتها مع الولايات المتحدة وأوروبا وجيرانها العرب مثل الأردن ومصر والإمارات العربية المتحدة وربّما السعودية.

قال يوآف غالانت، وزير الدفاع الإسرائيلي، في مقابلة مع أغناطيوس، إنّه منفتح على أيّ حلّ يسمح لإسرائيل بقطع الحبل مع غزّة طالما أنّه يلتزم بصيغة بسيطة: "في نهاية الحرب، سيتمّ تدمير حماس ولن يكون هناك تهديد عسكري لإسرائيل من غزّة، ولن تكون إسرائيل في غزّة." في حين قال رئيس مكتب المتحدّث باسم الجيش الإسرائيلي، الأدميرال دانيال هاجاري، إنّ الهدف في غزة "لا حماس، ولا فوضى."

إن العقيدة التي سادت تجاه قطاع غزة منذ العام 2009 تتلخص في تصميم منظومة متعددة المستويات عنوانها ردع القطاع وفق معادلة الهدوء في مقابل تسهيلات اقتصادية شريطة أن تضمن هذه المنظومة أدوات لضبط حركة حماس. هذه العقيدة قد تنتهي حسب التصريحات الإسرائيلية المتكررة لتحل مكانها

معادلة جديدة. حسب تقرير معهد أبحاث الأمن القومي الذي صدر في اليوم الأول من الهجوم، فإن إنهاء وجود حركة حماس، باعتبارها حركة مقاومة، هو أمر ملح ولا غنى عنه، لتحقيق ثلاث غايات هي: إضعاف تأثير حماس على الضفة الغربية، وإنهاء تأثير إيران على الساحة الفلسطينية، وترميم صورة إسرائيل القوية .

سيناريو محتمل

احتلال قطاع غزة يمثل عملية طويلة ومكلّفة بشرياً، كما أن القضاء على حركة حماس نهائياً أمر صعب، بحيث ستتوقف العملية عند ضرب قدرات حماس عسكرياً قدر الإمكان، دون القضاء على حكمها، والخروج من القطاع ولكن مع بناء منطقة أمنية عازلة على الشريط الحدودي مع القطاع، بما يشبه الوضع الذي كان في جنوب لبنان قبل انسحاب إسرائيل منه عام 2000. يعتمد هذا السيناريو على الاعتبارات الآتية:

1- القضاء على حركة حماس نهائياً يحتاج إلى احتلال قطاع غزة بشكل كامل، وهو أمر طويل ومكلّف بشرياً للجيش الإسرائيلي.

2- محدودية قدرة المجتمع الإسرائيلي على تحمُّل حرب طويلة وخسائر كبيرة، الأمر الذي سوف يشكل عاملاً ضاغطاً على الحكومة لوقف الحرب بعد فترة معينة.

3- الخوف من اندلاع جبهات قتال أخرى، مثل المنطقة الشمالية، سوف يحد من قدرة إسرائيل على إطالة الحرب أو توسعها.

4- الشرعية الدولية للحرب قد تتآكل مع إطالة الحرب وتفاقم المشكلة الإنسانية وقتل المدنيين، مما يضطر إسرائيل لوقف عملياتها وعدم تحقيق هدفها العسكري.

5- لتعويل على الحراك الإقليمي والدولي لتغيير حكم حماس بعد ضربها وإضعافها وتشديد الحصار عليها.

6- الإجماع داخل المؤسسة الإسرائيلية على أن بناء منطقة عازلة كفيل بعدم تكرار هجمات السابع من أكتوبر، كما أن هذه الخطوة تُعيد شعور الأمن للمستوطنين في غلاف غزة.

ومع أن هذا السيناريو لن يكون مقبولاً للإسرائيليين الذين يطالبون بإسقاط حركة حماس، وهذا مطلب تؤكده إسرائيل كل يوم، وتحظى بدعم دولي لتحقيقه، وبالذات مع شيطنة "حماس" وتصويرها مثل "داعش"، إلا أن إسرائيل تُدرك تكاليف إسقاط حماس، كما أن هناك عوامل لا تستطيع إسرائيل التحكم بها قد تضطرها لتغيير هدف إسقاط حماس، وأهمها عجزها العسكري عن تحقيق ذلك مع إطالة الحرب لمدة لا تستطيع تحملها، وبخاصة إذا باتت تكلفها خسائر بشرية كبيرة، بما سيُحدث تصدعات في الإجماع الإسرائيلي على إكمال الحرب وتحقيق الهدف المتمثل بالقضاء نهائياً على حكم حماس. وعليه، فإن هذا السيناريو هو الراجح حتى الآن.

في الخلاصة

ثمة تبعات مباشرة للهجوم الفلسطيني على ملف التطبيع الإسرائيلي مع الدول العربية، خصوصا مع المملكة العربية السعودية. فإن اظهار المقاومة الفلسطينية كمقاومة قادرة على تحقيق إنجازات ميدانية قتالية هو أمر يحتاج إلى أشهر لرصد تداعياته، بيد أن تداعياته السياسية على صعيد الشرق الأوسط ستكون بارزة بكل تأكيد

ويتوقع إغناطيوس أن "في ما يتعلّق بالفلسطينيين الذين فرّوا من مناطق القتال، فتخطّط إسرائيل لإنشاء مدينة خيام واسعة للّاجئين في منطقة المواصي، على الساحل شمال حدود غزة مع مصر. ويتوقّع كذلك أن يسهّل هذا الموقع إيصال الإمدادات الإنسانية عن طريق البرّ والبحر.

بدءاً من اليوم، تكتب غزة الفصل الأول، من "الحرية لفلسطين". التاريخ الشيّق والإنساني يُكتب بالفداء. فلسطين راهناً، هي رواية الزمن الآتي. أليس من حق "شعب الجبارين" القليل من الإحتضان العربي لمقاومة باسلة كسرت شوكة عدو اعتقدنا أنه لا يقهر، فمن حق هذا الشعب أن يحيا فوق الأرض لا تحتها.

- **مقال سياسي: تحديات التحرك الديبلوماسي المشترك والمطلوب – د. ناصيف حتي – نشر في جريدة الشرق الاوسط بتاريخ 2023/11/16**

جاء انعقاد القمة العربية الإسلامية المشتركة والاستثنائية في المملكة العربية السعودية التي ترأس الدورة الحالية لكل من المنظمتين بمشاركة 57 دولة بمثابة رسالة دبلوماسية واضحة متعددة الأبعاد: رسالة عكست عودة القضية الفلسطينية، التي غابت لسنوات عن جدول الأولويات الإقليمية لأسباب مختلفة تشمل الفلسطيني والعربي والإقليمي. عادت، عبر «حرب غزة» المفتوحة في الزمان والمكان كما يكرر ويهدد المسؤولون الإسرائيليون، إلى موقع الأولوية على جدول القضايا الإقليمية الضاغطة والمؤثرة بتطوراتها وتداعياتها، المختلفة والمحتملة، بشكل كبير في شؤون الإقليم الشرق أوسطي، سواء بالنسبة لدول الإقليم أو للقوى والأطراف الدولية المعنية فيما يتعلق بمصالحها في المنطقة. من أدل الأمثلة على ذلك أن واشنطن عادت لتنخرط بقوة ناشطة عبر «بوابة غزة»، ومن خلال دعم الموقف الإسرائيلي بشكل خاص، في شؤون المنطقة بسبب الترابط والتداخل بشكل مباشر أو غير مباشر بين الملفات الإقليمية الساخنة.

أهمية الموقف العربي الإسلامي المشترك تكمن في التحرك الدبلوماسي الذي ستقوم به اللجنة الوزارية المنبثقة عن القمة التي شكلت لهذا الهدف: ترجمة الموقف العربي - الإسلامي إلى دور فاعل لإنهاء الحرب الدائرة على قطاع غزة وذات الأبعاد التي تتخطى القطاع.

وللتذكير فإن ما يدور من توتر واعتداءات من طرف المستوطنين في الضفة الغربية، بضوء أخضر من سلطة الاحتلال، خاصة في محيط جنين التي يرى أكثر من مراقب أنها في طريق التحول إلى «غزة صغيرة»، يدل أيضاً على تسريع ترجمة السياسة الإسرائيلية، المعلنة عند حكومة اليمين الديني المتشدد بشأن

تهويد الضفة الغربية وطرد سكانها. يجري ذلك عبر وسائل وسبل مختلفة لإقامة «إسرائيل الكبرى» من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط وإعادة إحياء فكرة «الوطن البديل» مع ما لهذه السياسة، إذا ما استمرت، من تداعيات محتملة على دول الجوار، خاصة الأردن، الذي يكرر تحذيراته من مخاطر عدم الإيقاف الكلي لهذه السياسة.

عناوين ثلاثة أساسية لتحرك اللجنة الوزارية المشتركة وهي عناوين مترابطة: أولها كسر الحصار على غزة. ولا بد أن يشمل توجه اللجنة، إلى جانب الأطراف الدولية الفاعلة والمؤثرة؛ المنظمات والهيئات الدولية المعنية بالشؤون الإنسانية وكذلك الهيئات غير الرسمية، للانضمام الفعال إلى الجهود التي ستبذل في هذا الخصوص. فعدم وقف الحصار الذي هو ورقة أساسية في استراتيجية الحرب الإسرائيلية يسهم أيضاً في تمدد الحرب وزيادة التوتر بانعكاساته المختلفة مباشرة ولاحقاً، الذي يتعدى جغرافياً الحرب في القطاع. فالهدن الإنسانية لساعات محددة يومياً ليست الحل الفعلي والفعال قطعاً لسياسة الحصار والخنق لغزة؛ إذ تهدف فقط إلى تخفيف ولو بشكل بسيط للتكلفة الإنسانية التي يدفعها كل يوم أهل القطاع في إطار استمرار الحرب الإسرائيلية.

ثانياً، إلى جانب التوجه نحو القوى الغربية المؤثرة وفي طليعتها بالطبع الولايات المتحدة الأميركية لتغيير موقفها القائم على دعم إسرائيل في حربها تحت عنوان الدفاع عن الذات، تنشيط الدبلوماسية العامة التي تتوجه إلى صناع الرأي والقرار في مجتمعات هذه الدول بغية الضغط الداخلي لتغيير موقفها. ويساعد على ذلك بشكل كبير ازدياد ردود فعل الرأي العام في هذه الدول ضد المجازر الحاصلة والأهداف الإلغائية التي تحملها الحرب الإسرائيلية، التي من منظور جد واقعي غير قابلة للتحقيق. تحرك عربي إسلامي يحمل عنوان الوقف الفوري للقتال الذي إذا ما استمر يؤدي إلى مزيد من المخاطر والتعقيدات السياسية وغيرها. ولا بد أن يجري البحث في الصيغة المطلوبة للتهدئة بعد وقف القتال. وللتذكير لا يوجد طرف يقبل أو يرغب في أن يكون سلطة محلية لإدارة غزة تحت القيادة الأمنية العسكرية لإسرائيل وبشروطها. فالتهدئة لتعزيز وقف القتال تستدعي إقامة ترتيبات متوازنة ومتوازية بين الطرفين وعلى أساس احترام المرجعيات والقواعد والقرارات الدولية المعنية. إن الظروف الموضوعية وانسداد الأفق أمام الحل الإسرائيلي إلى جانب ما أشرنا إليه من عناصر أخرى ستساعد في تغيير الموقف الغربي وبالتالي دفع إسرائيل، مهما استمرت في تعنتها، إلى القبول بالحل الواقعي والعملي الوحيد الممكن كما ذكرنا.

ثالثاً، إن وقف القتال والعودة إلى الوضع الذي كان قائماً من قبل من استقرار هشّ طالما يسمح لإسرائيل بتعزيز وتكريس الاحتلال والتعامل مع كل من غزة والضفة الغربية وكأنهما مسألتان مختلفتان: المعيار، من منظور إسرائيل هو الجغرافيا وليس الهوية الوطنية الفلسطينية التي تشكل رابطاً عضوياً بين «المنطقتين». فالفصل الجغرافي لا يمكن أن يعني الفصل الهوياتي وأن يلغي بالتالي وحدة الهوية الوطنية الفلسطينية. هذا الواقع يمثل استقراراً هشاً ولا يمكن أن يشكل تسوية دائمة وقابلة للحياة كما تدل الحرب الدائرة. لذلك تبقى الدعوة التي أطلقتها القمة المشتركة لعقد مؤتمر دولي للسلام على أساس المبادئ والقرارات الدولية ذات الصلة هي المقاربة الوحيدة الواقعية، رغم العراقيل والصعوبات المعروفة، لولوج باب الاستقرار الفعلي عبر إطلاق عملية التسوية السلمية الشاملة والعادلة والدائمة.

وهنالك العديد من الأطراف الدولية التي تؤيد أو التي بدأت تستشعر مع الوقت، أهمية المؤتمر الدولي بهذا الخصوص أمام الانسداد السياسي الحاصل، أياً كانت الصيغ التي قد تطرح لإطلاق هذا المسار. فالوصول إلى وقف إطلاق النار من دون إحياء عملية السلام سيكون بمثابة هدنة مطولة في أفضل حال لا يمكن أن تستمر.

الانخراط في دبلوماسية مشتركة متعددة الأطراف، كما دعت القمة، دبلوماسية ناشطة وفاعلة تقوم على الاستمرارية وعلى شرط توظيف جميع الإمكانات المطلوبة لتحقيق أهدافها، أمر أكثر من ضروري وواقعي لمصلحة الاستقرار والأمن والسلام في المنطقة.

- **مقال اقتصادي: تبعات حرب غزة على الاقتصادات العالمية – د. وليد خدوري – جريدة الشرق الاوسط بتاريخ 2023/10/31**

تؤدي الحروب إلى ارتدادات سلبية على الاقتصادات الدولية. ورغم أن حرب غزة لا تزال مستمرة، دون معرفة رقعتها الجغرافية النهائية، أو طبعاً فترتها الزمنية، فقد بدأت تصدر الدراسات والتوقعات لبعض النتائج الاقتصادية للحرب، مبنيّة على تجارب الحروب السابقة وما أدت إليه.
من المتوقع أن تشكل إمدادات الطاقة اهتماماً عالمياً واسعاً لنتائج الحرب، ولو أن المعارك الحالية بعيدة عن حقول الخليج العملاقة أو إيران. فبالنسبة للأسواق العالمية، فإن نشوب حرب كبرى شرق أوسطية له انعكاسات بترولية، إما على حجم الصادرات وإما على سلسلة الإمدادات.
من هذا المنطلق، نشر معهد «بروكينغز» في واشنطن دراسة تفيد بأن «الطاقة هي القطاع الاقتصادي الأهم على المدى القصير؛ حيث كانت أسعار النفط عالية في بداية النزاع العسكري، وقد تؤدي التطورات العسكرية اللاحقة إلى فوضى في سلسلة الإمدادات، أو الانقطاعات، بالذات فيما إذا كانت الأزمة ستشمل إيران أم لا، أو إذا أدت إلى توقف الإنتاج في بعض الحقول العراقية.«
تضيف الدراسة: «ارتفعت أسعار النفط حتى الآن نحو 5 دولارات عن معدلها في بداية الحرب»، هذا، مع العلم بأن أسعار النفط العالمية تراجعت في الأيام الأخيرة إلى مستواها عند نشوب الحرب في 7 أكتوبر (تشرين الأول) لنحو 87 دولاراً لبرميل نفط برنت. لكن يبدو -حتى كتابة المقال- أنه لم تطرأ انعكاسات كبرى على إمدادات النفط العالمية.
وحسب صندوق النقد العالمي، فإن أي صدمات نفطية ستترك آثارها على الاقتصاد العالمي عامة، بالذات في الدول النامية، كما هو الأمر في باكستان؛ حيث يواجه اقتصادها تحديات كبرى. وهناك احتمالات أيضاً أن تتأثر سلباً الإمدادات الغازية كما توقف الإنتاج الإجباري لحقل تمار الغازي الإسرائيلي، وأيضاً كما حصل لارتفاع أسعار الغاز الأوروبي. هذا، ومن الممكن جداً أن يؤدي استمرار وتوسع رقعة الحرب إلى انقطاعات إمدادات الغاز من الشرق الأوسط إلى أوروبا، في ظل وضع طاقة أوروبي صعب بسبب حرب أوكرانيا، والعقوبات الأوروبية التي فرضت على الصادرات البترولية الروسية.
لا تقتصر التهديدات للإنتاج النفطي على ارتفاع أسعار النفط، أو انقطاعات في سلسلة الإمدادات؛ إذ تتوسع الانعكاسات على صلب الاقتصاد العالمي، مثل قيم العملات المحلية بالنسبة للدولار، واختلاف نسب الفوائد من دولة إلى أخرى، أو زيادة كلف الإنتاج لمنتوجات الصناعات المحلية. ذلك، نظراً إلى الأهمية الاستراتيجية للبترول في الاقتصاد العالمي، ودوره المحوري في المواصلات والإنتاج الصناعي والزراعي، ناهيك عن أهمية الوقود في تشغيل آليات الحرب.
ويؤثر الارتفاع السعري للنفط بدوره أيضاً على جهود البنوك المركزية حول العالم، للحد من ارتفاع معدلات التضخم. وهنا يتوقع صندوق النقد الدولي أن ازدياد أسعار النفط نحو 10 في المائة (إلى نحو 100 دولار للبرميل تقريباً) قد يؤدي بدوره إلى زيادة معدل التضخم العالمي نحو 0.4 نقاط مئوية.
كذلك، يزيد اشتداد الآثار الجيوسياسية المقلقة، من الشعور بالضائقة والمخاطر المالية، مما يزيد في الوقت نفسه من الضغوط لرفع سعر الدولار. وتؤثر هذه الصعوبات الاقتصادية على الدول والمواطنين من التحديات المالية التي تضغط بدورها على اقتصادات الدول المعتمدة على استيراد معظم بضائعها

الاستهلاكية، منها الدول ذات الأسواق والاقتصادات النامية التي تعاني مسبقاً من أعباء الديون الخارجية، بالإضافة إلى الأسواق المالية الضعيفة، أو تلك ذات القلاقل السياسية الداخلية، والاعتداءات الإرهابية، الأمر الذي يضعف إمكانية حصولها على ثقة ومساعدة الأسواق المالية، ومن ثم يتدهور اقتصادها المنهار أصلاً إصلاحه في هذه الظروف تحت هذه الصعاب الداخلية والخارجية، مما يزيد من الأعباء على هذه الدول أثناء الحروب، لترميم اقتصادها وإيجاد الحلول المناسبة لمواطنيها. وعلى سبيل المثال الدول العربية: اليمن، وسوريا، وليبيا، ولبنان والعراق.

تدل التجارب العالمية في حالات الضائقات المالية والحروب (بالذات في السنوات والعقود الأخيرة)، على ازدياد شعور الإحباط عند المواطنين في هذه الدول، وتوجههم إما للانتماء للأحزاب اليمينية المتطرفة، ناهيك عن تبني الحكومات سياسات شعوبية أو غامضة للفت نظر شعوبها عن المخاطر الحقيقية التي تحيط بالبلاد، وإما لجوء الملايين من السكان للهجرة إلى الدول البعيدة أو المجاورة، لأجل كسب لقمة عيش كريمة لعائلاتهم و/ أو سلامة عائلاتهم وتأمين مستقبل أولادهم. وقد أخذت هذه الهجرات المليونية تزيد من المشكلات الداخلية في بعض البلدان المستقبلة لهم، إما لعدم إمكانها استيعابهم في سوق العمل المحلية، وإما للنزاعات القومية والدينية التي تثيرها ما بين مواطنيها والمهاجرين. ومن غير المستبعد أن تثير الحرب هذه، كسابقتها من الحروب، هجرة واسعة، إقليمية أو عالمية الاتجاه، اعتماداً على الأوضاع المعيشية والصحية المتردية من ناحية، ومدى ترحيب دول الاستقبال لهجرات ضخمة جديدة أم لا، وما مدى تأثير هذه الهجرة على ردود الفعل المحلية عليها في وسط موجة متزايدة من الغضب والتزمت لشعوب الدول المستقبلة للهجرات السابقة. وتشير حرب غزة أيضاً إلى سياسات جديدة/ قديمة من «التهجير العرقي» لمواطنين ورثوا بلادهم عن آبائهم وأجدادهم.

التهجير الحالي للفلسطينيين من غزة هو استمرار لنكبات التهجير في عامي 1948 و1967. وما تهجير الأرمن مؤخراً من كاراباخ إلا تهجير عرقي آخر لشعب سكن أرضه هذه منذ آلاف السنوات.

وحافظت الأسواق المالية على هدوئها خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من الحرب، رغم الانخفاض البسيط في قيم الأسهم العالمية، والفروقات الصغيرة نسبياً في الفوائد. لكن تكمن المخاوف من ارتفاع معدلات التضخم، ومعها أسعار المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية، في حال استمرار الحرب لفترة أطول، وامتدادها لساحات أخرى.

- **دراسة اقتصادية: خريطة طريق نحو تعافي قطاع الزراعة في لبنان – المركز اللبناني للدراسات - جريدة نداء الوطن – 2023/11/20**

بينما يرزح لبنان تحت وطأة الانهيار الاقتصادي، يقفُ القطاعُ الزراعي على مفترق طرق بين اليأس والأمل. ومع تزايُد التحدّيات منذ بداية الأزمة الاقتصادية في تشرين الأوّل/أكتوبر 2019، شهدَت الزراعة تدهوراً متسارعاً، ما أدّى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في ظلّ المخاوف المُلِحّة بشأن الأمن الغذائي.

وفي هذا الصدد نشر المركز اللبناني للدراسات تقريراً من اعداد لينا س. مدّاح، سالم درويش بدعم من مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية،

جاء فيه ما يلي:

دور ثانوي

تؤدّي الزراعة دوراً ثانوياً نسبياً في اقتصاد لبنان، وذلك على الرغم من احتواء البلد على أعلى نسبة من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم العربي. فمع أكثر من 200000 هكتار (494000 فدّان)، تُمثِّل الزراعة 5 في المئة فقط من إجمالي الناتج المحلّي الوطني، وتستأثر بـ 8 في المئة من اليد العاملة الفعّالة. وفي المناطق الريفية مثل عكار والضنية والبقاع الشمالي، تُساهِم الأنشطة الزراعية بشكل كبير في إجمالي الناتج المحلّي، حيث تُشكِّل ما يَصِل إلى 80% من الناتج الاقتصادي.

صناعة الاغذية

وبالإضافة إلى إنتاجه الزراعي الأساسي، يؤدّي القطاع دوراً بالغ الأهمية في صناعة الأغذية الزراعية في البلد، ما يُسهِم بنسبة 5 في المئة إضافية في إجمالي الناتج المحلّي، فضلاً عن توفير فُرَص عمل لشريحة إضافية من اليد العاملة بنسبة 8 في المئة، ما يجعلُها مصدراً رئيسياً للوظائف في الاقتصاد. وقد حدّدت منظّمة الأغذية والزراعة (الفاو) قطاع الأغذية الزراعية باعتباره مصدراً أساسياً وسريع النموّ لفُرَص العمل في لبنان.

بحسب دراسات تقديرية سابقة تعود إلى عام 2018، تبرز أكثر فأكثر أهمية قطاع الأغذية الزراعية. فقد شكَّلَ نسبةً ملحوظة تبلغ 38% من الناتج الصناعي للبلد واستأثَرَ بـ 2.9% من إجمالي الناتج المحلّي، ما عزَّزَ مكانته باعتباره أكبر مُساهِم في ناتج القطاع الصناعي. وقُدِّرَ حجم صناعة الأغذية الزراعية بـ 1.6 مليار دولار كما أظهرَ نمواً كبيراً حيث سَجَّلَ معدّل نموّ سنوي مركّب يبلغ 9.5% بين عامَيْ 2010 و2018.

مشكلات حديثة

شهدَت الزراعة اللبنانية ازدهاراً ملحوظاً في السابق، لكنَّها كانت تُعاني من مشاكل مثل غياب الكفاءة في استخدام المياه، وسوء حالة البنية التحتية، ومحدودية الوصول إلى التمويل. وجاءَ الانكماش الاقتصادي الحادّ

ليزيدَ من هذه المشاكل، حيث أدّى عدم الاستقرار السياسي إلى عرقلة الإنتاج الزراعي كما تَسبَّبَ بالكثير من الهدر والخسائر الاقتصادية للمُنتِجين والمستهلكين في سلسلة القيمة. وأثَّرَ إغلاق الحدود بسبب جائحة كورونا والوضع السياسي على الصادرات بشكل كبير، ما قلَّصَ إيرادات المزارعين.

مشكلات عميقة الجذور

بشكل عام، يتّصف قطاع الزراعة في لبنان بما يلي:

(1)ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج الزراعي (بما في ذلك التكاليف الثابتة وإيجار الأراضي الزراعية(،

(2)الحيازات الصغيرة التي لا تستطيع الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير. وبدءاً بارتفاع تكاليف الإنتاج التي تحدّ من القدرة التنافسية وصولاً إلى الاعتماد المفرط على اليد العاملة الموسمية ذات المهارات المتدنّية. يُواجِه القطاع الزراعي العديد من التحدّيات:

الضغوط المالية

نظراً لصعوبة الحصول على القروض وتردُّد القطاع المصرفي في دعم الزراعة، تبقى قدرات المزارعين محدودة على صعيد الاستثمار والابتكار. لطالما واجهَ المزارعون اللبنانيون تحدّياتٍ تمنع حصولهم على القروض. قبل الأزمة، كانَ القطاع المصرفي مصدرَ الدعم المالي الوحيد بالنسبة لهم. ولكنَّ المصارف في لبنان تَعتبِر أنَّ الزراعة هي قطاعٌ ينطوي على الكثير من التقلُّبات وليست لها عوائد وأسواق ثابتة، ولهذا السبب تتردّد في دعم المزارعين. وكانَ برنامج «كفالات» هو مصدر الإقراض الوحيد، لكنَّه توقَّفَ عن العمل أيضاً في ظلّ الأزمة.

التحدّيات المتعلّقة باليد العاملة

يعتمد جزء كبير من القوى العاملة الزراعية في لبنان على العمل الموسمي، وخصوصاً اليد العاملة السورية. وأدّى هذا الاعتماد الكبير على اليد العاملة الأجنبية، التي تكون غالباً غير ماهرة، إلى جانب ارتفاع معدّل نزوح الشباب اللبناني من قراهم، إلى منع اعتماد التقنيات الحديثة وأفضل الممارسات الزراعية التي يمكن أن تُقدِّمها القوى العاملة الماهرة.

العوائق في سلسلة التوريد

تترافق سلسلة التوريد المعقّدة مع مجموعة من التحدّيات الخاصّة بها. ويؤدّي التفاوت بين العرض والطلب، والديناميات التجارية الاستغلالية في كثيرٍ من الأحيان، إلى زيادة الضغط على القطاع الزراعي. وبسبب الافتقار إلى القدرة على التفاوض والشفافية وعدم الالتزام بمعايير الجودة، تبرز عوائق عدّة تَحول دون التسويق الفعّال للمنتجات وتحدّ من إمكانات التصدير. وتُعزى هذه الثغرات إلى انعدام الثقة بين المنتجين والوسطاء، وانقطاع سلسلة التوريد، ما يؤدّي إلى مشاكل عديدة في الجودة والتسويق.

البنية التحتية

يؤدّي تراجُع الإنتاجية، ونقص الطرق الزراعية والمرافق الأساسية، وتدهور حالة شبكات الريّ، إلى إعاقة النموّ. ويطرح وضع البنية التحتية الزراعية تحدّياً آخر. وفقاً للإحصاء الزراعي للعام 2010، لا يزال ما يُقارب 47000 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة متروكاً من دون استخدام، وهو ما يُمثِّل أكثر من 20% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة. وأدّى ارتفاع تكاليف صيانة الأراضي والنزوح الواسع النطاق من الأرياف، وخصوصاً في مناطق مثل جبل لبنان (36%)، إلى دفع عدد متزايد من المزارعين إلى هجر أراضيهم.

الثغرات السياسية والتنظيمية

أدّى نقص خدمات الإرشاد الزراعي، وعدم تطبيق البحوث الزراعية بشكلٍ كافٍ، والتدخّلات السياسية، إلى الحدّ من تقدُّم القطاع. ولم يكن المشهد السياسي المتقلّب داعماً للقطاع. ففي ظلّ العوامل الخارجية، وخصوصاً النزاع السوري، انقطعت الطرق البرّية في لبنان، ما أسفرَ عن تعطيل طرق التصدير التقليدية إلى الأسواق المُربِحة في الخليج والعراق.

تغير المناخ

إضافةً إلى ذلك، وبينما يُكافِح العالم ظاهرةَ تغيُّر المناخ، يُواجِه قطاع الزراعة في لبنان نصيبه من التحدّيات البيئية. فالاستخدام المفرط للمبيدات والأسمدة والهدر في استخدام الموارد المائية الثمينة يُهدِّدان التوازن البيئي وقدرة القطاع الزراعي في لبنان على الصمود.

فُرَص النموّ المُحتمَلة

بالرغم من كلّ هذه التحدّيات، لا يخلو المشهد الزراعي من بارقة الأمل. فمن خلال التقاليد الغنيّة في فنّ الطهي والمأكولات، والإمكانات الفريدة للسياحة الزراعية وتصنيع الأغذية الزراعية، يمكن للقطاع أن يُعوِّل على نقاط القوّة الكامنة فيه للتصدّي للصعوبات والعراقيل الحالية. كذلك، يمكن لآليات التعاون الدولي، والسياسات الحكومية التي تُركِّز على تعزيز البنية التحتية، والاتّفاقات التجارية المُثمرة، أن تدفع عجلة القطاع إلى الأمام نحو الازدهار.

من شأن بعض المحاصيل والمنتجات الزراعية، وتحديداً تلك التي تتمتّع بميزة نسبية وتُعرَض في الأسواق العالمية بأسعار تنافسية، أن تُمهِّد الطريق نحو المزيد من الاستثمار الزراعي. ويُشكِّل قطاع النبيذ الواعد خيرَ مثالٍ على هذه الإمكانات.

إعتماد الابتكار

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمزارعين اللبنانيين أن يعتمدوا الابتكار لتحصين أنفسهم بشكل أفضل في مواجهة الأزمة. فدمج الحلول المتطوّرة، بدءاً بالمكننة وتحليل البيانات ووصولاً إلى الممارسات الزراعية الذكية، ربّما يُبشِّر بحقبة جديدة من الازدهار الزراعي. ولا شكَّ في أنَّ التعاون مع مزوّدي التكنولوجيا والشركات الناشئة يَعِد بمستقبلٍ يُحقِّق فيه القطاع مستوى أعلى من الكفاءة ويُقلِّل من اعتماده على الواردات.

دور المنظمات

في ظلّ هذه المرحلة الدقيقة، تبرز أهمية دور المنظّمات الدولية والمحلّية. تُوفِّر بعض المبادرات، مثل برامج «النقد لقاء العمل»، فُرَص عمل مؤقّتة وقد تكون بمثابة طوق نجاة بالنسبة إلى الفئات الأكثر هشاشةً. ومن الممكن أن يؤدّي نهج التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي إلى دفع عجلة التغيير.

إطلاق استراتيجية

بالنظر إلى الوضع الراهن لقطاع الزراعة، قد يكون من المفيد إطلاق استراتيجية متعدّدة الجوانب تشمل تعزيز الإنتاج، وتحسين أساليب التسويق، وإعادة الهيكلة التنظيمية، وإعداد السياسات الاستباقية. وينبغي توجيه الجهود نحو بناء القدرات، وتطوير البنية التحتية، وتوفير الدعم المالي، وتبنّي الممارسات الزراعية المتطوّرة. ويُعتبَر تطوير البنية التحتية، وتعزيز فعّالية الإجراءات اللوجستية وطرق التعبئة والتغليف، والترويج للصادرات، أموراً جوهرية في مجال التسويق.

الشراكة

ترتكز هذه الجهود التطويرية على نهج التعاون. ومن الممكن أن تؤدّي الشراكات بين القطاعَيْن العام والخاصّ، إلى جانب خبرات الجامعات والمؤسّسات البحثية، إلى تعزيز الرقابة على الجودة وتطبيق أفضل

الممارسات. ويتعيّن على وزارة الزراعة أن تُفعِّل دورها بالتركيز على المبادرات التعاونية وسجلّات المزارعين، إلى جانب تعزيز التثقيف الزراعي بشكل عام.

جدول للإستيراد والتصدير

وعلى مستوى السياسات العامّة، لا بدّ من وضع جدول زمني شامل للاستيراد والتصدير، وفرض ضوابط صارمة على الواردات الأقلّ جودةً لتحديث أنظمة السوق. ويمكن أن يستعيد لبنان إرثه الزراعي من خلال تعزيز الزراعة التعاقدية وضمان حماية مصالح المُستثمِرين والمزارعين .

- **دراسة جيوسياسية: فلسطين وأخطار الحرب الدينية؟! د. رضوان السيد – جريدة الشرق الاوسط – 2023/11/10**

يتجنب كثيرون منا الحديث عن الحرب الدينية وأخطارها؛ لما في ذلك من آثار على الدين وفي العلاقة مع العالم. لكننا، عرباً ومسلمين، متهمون منذ القرن التاسع عشر بشنّ حربٍ دينيةٍ على العالم وحضارته. الاتهام جاء من الإنجليز والفرنسيين المستعمرين، عندما اعتبروا حركات مقاومة الاستعمار تحت عنوان الجهاد حروباً دينيةً، في حين كان المسلمون يعتبرون الاستعمار حرباً صليبية جديدة. وذكّرنا صمويل هنتنغتون صاحب نظرية «صدام الحضارات» في التسعينات بالاستمرار في شنّ حربٍ دينيةٍ على العالم عندما قرر في أطروحته أنه في مواجهة الحضارة اليهودية - المسيحية المنتصرة في الحرب الباردة؛ فإنّ الإسلام يمتلك «تخوماً دموية». وبين سوء التقدير وسوء التدبير جاءت السنوات اللاحقة على الأطروحة بما بدا كأنما يدعم دعاوى هنتنغتون في برامج وتصرفات «القاعدة» و«داعش»، وبخاصة بعد هجمات عام 2001 واجتياحات سورية والعراق.

بذل العرب والمسلمون جهوداً كبيرةً في العقود الأخيرة ومن خلال الدول والهيئات الدينية؛ لمكافحة التطرف والإرهاب باسم الإسلام، ولإجراء إصلاحٍ إسلامي جديد من خلال نقدٍ جذريٍّ للمفاهيم والمقولات التي تُوهم اتفاقاً مع العنف أو نُصرةً له.

بيد أنّ الموجة الإسلاموية التي تصاعدت في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي وصارت في التسعينات مقولةً للأحزاب في تطبيق الشريعة، و«الدولة الإسلامية»، إضافةً إلى ضغوط المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، جعلت الرياح تستمر في الهبوب في أشرعة الإسلامويين. وترافق ذلك مع بداية فشل اتفاق أوسلو (1993) باغتيال إسحاق رابين (1995)، وتصاعد الهجمات الانتحارية بالداخل الإسرائيلي من جانب «حماس» وبدعم سوري فإيراني. كما ترافق ذلك مع الصعود التدريجي لليمين الإسرائيلي، بما في ذلك يمين المستوطنات واليمين الديني. وإلى هذا وذاك، إعلان بن لادن عن تشكيل جبهة لمصارعة «اليهود والصليبيين» ليصبّ الزيت على النار (1998).(

لقد وصل العنف باسم الدين إلى ذروته في هجمة «القاعدة» على الولايات المتحدة عام 2001 واستمرار الهجمات الإرهابية في مختلف البلدان الأوروبية. فاجتمعت عوامل عدة خلال عقد لصعود تيارات الإسلاموفوبيا على وقع صعود الإرهاب باسم الجهاديين والمصالح الكبرى من ورائهم.

تيار العنف الديني باسم الإسلام سابق على صعود التيار الديني العنيف في إسرائيل. فالعنف ضد العرب كانت تمارسه السلطة الإسرائيلية وحزب العمل وتمارسه حركات وأحزاب اليمين القومي المغلَّف برداء ديني خفيف من التاريخ والذكريات والوعود والعهود التي كانت حاضرةً منذ تكوُّن الحركة الصهيونية في تسعينات القرن التاسع عشر. بيد أنه بعد منتصف التسعينات من القرن الماضي، صار هناك تقارب بين اليمين القومي واليمين الديني، كما صار هناك تنافس في الدعوة للعنف، وممارسته على المواطنين الفلسطينيين، وبخاصة من جانب غُلاة المستوطنين. وصار السياسيون يبحثون عن ناخبين لهم عند اليمين الديني ويمين المستوطنات.

إنني أحاول هنا عقلنة التطورات وذكرياتها خلال عقدين وأكثر. فقد حصل افتراق وتفاوت ونمو في الأهداف. فمع فشل اتفاقيات أوسلو ضعفت منظمة التحرير، ثم مرض ياسر عرفات ومات أو اغتيل. في حين ازدادت شعبيات «حماس» و«الجهاد» وبعض التنظيمات المعادية لـ«فتح»، وتصاعدت الآمال لديهم بعد الاستيلاء على غزة عام 2007 بإمكان الاستيلاء على الضفة، ووراثة منظمة التحرير و«فتح». ولذلك؛ وقد صاروا حلفاء لإيران، تصاعدت دعايتهم الدينية أو أنهم يحاربون للتحرير من النهر إلى البحر باسم الجهاد. وهذا كلُّه زاد من عمقه - كما سبق القول - التحالف مع إيران التي تعتنق آيديولوجيا إسلامية تحدد سياساتها الداخلية وعلائقها بالعالم، وبخاصةٍ عداوتها مع الولايات المتحدة الأميركية.

عندما أغارت «حماس» على مستوطنات غلاف غزة في 7 أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، نبّهنا الانحياز الغربي القاطع أكثر من الهياج الإسرائيلي، إلى أنّ الإسلاموفوبيا لا تزال قوية في سائر الأوساط، وبخاصة في أواسط السياسيين المخضرمين. وليس من الممكن التفريق القاطع بين السياسات والآيديولوجيات، لكن على كل حال كان المنطق السائد أنّ «حماس» وأحياناً العرب والمسلمين يكرهون «اليهود» ويريدون اقتلاعهم من الجذور؛ وهذا ما يأمر به دينهم أو على الأقلّ فئة منهم تعتقد ذلك. في الداخل الإسرائيلي يسود خوفٌ شديدٌ على الكيان، ويعود اليمين الديني إلى نُذُر التوراة وبشاراتها، والبشارات الدينية هي التي تظهر على ألسنة السياسيين أكثر من العسكريين. ومن ضمنها أوامر التوراة بالقتل ونبوءات أشعيا وغيره. وفي المقابل، تسود لدى «حماس» آيديولوجيا الاستشهاد، لكنها عادت لتختلط بقوميات ووطنيات التحرير.

هل كان ذلك يكفي للقول بأنّ هناك مساراً نحو الحرب الدينية من الطرفين، وبخاصة أنّ «صوفة الإسلام حمراء» كما يقال (!). أم أنها ظروف الحرب وحسب، والتي تقود كل النزعات إلى نهاياتها القصوى؟!

كلا الطرفين لدى العرب والإسرائيليين دنيوي جداً إن كان لجهة «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، وإن كان لجهة الأحزاب الدينية الإسرائيلية. وصحيح أنّ «حماس» جمعت شعبية لدى العامة بسبب القتال، لكنّ الغالبية لدى الطرفين لا تفكر في الحلّ الديني للنزاع والذي يعني إبادات باسم الدين لا يمكن ولا يسمح العالم بالقيام بها، كما لم يسمح بسيطرة «القاعدة» و«داعش!«

هناك ثلاثة أمور، واحد منها ديني والاثنان استراتيجيان. أما الديني، فيتمثل بالاستمرار في حركة الإصلاح الجذري ونقد المفاهيم والعمل من جانب المرجعيات الدينية والسياسية والثقافية على رفض العنف بأي ثمن، وبخاصة باسم الدين. أما الأمر الثاني، فالمصير إلى إجماعٍ عربي على الوصول إلى حلٍ للقضية الفلسطينية بالدبلوماسية وبالسياسة وبالدولتين لكي لا يظل الفلسطينيونَ عرضةً للإبادات، ولكي لا يظلّ الجمهور واقعاً تحت وطأة المرارات والابتزاز والسخط على النفس والعالم. كل ذلك يجعل الحياة الطبيعية صعبةً حتى في

دول الاستقرار والازدهار. أما الأمر الثالث، فضرورة الخروج من هذا الاستقطاب الإيراني بأي ثمن. فهؤلاء لا يملكون التبرع إلا بالحروب والاضطرابات في شتى الأنحاء حتى في ما لا علاقة له بفلسطين من قريب أو بعيد. هم ليسوا مسؤولين وحدهم عن الإسلامويات، لكنهم يكادون يكونون متفردين بنشر الاضطراب في البلاد العربية. لا حرب في فلسطين من دون إيران، ولا حرب باسم الدين اليوم من دون إيران. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

- **نافذة على فكر كمال جنبلاط**

آراء ومواقف:

- **موقفه من السياسة الاميركية**

اية كانت التأملات التي يستغرق فيها الذهن، واية كانت الواجهات التي يحاول كل مطّلع ان يشرف منها على الحدث الغربي الاخير الخطير جداً في مغزاه، وفي ما يعبّر عنه واقع الحال، فان الحجاب قد سقط فوراً عن بصيرة الرأي العام العالمي، في ما يعود الى ما كان الناس يشعرون به ويأملون على يده من مبادئ الامم المتحدة ومن هيبتها المعنوية ونفوذ فكرة الحق والعدالة وتكريس تقرير مبدأ الحرية وشرعية تقرير المصير، وضمان الهيئة الاممية الكبرى لحدود الدول وكياناتها السياسية وهذا هو اخطر وجه للقضية .

يأتي تمزيق هذا الحجاب من التمويه العالمي الشامل ، بعد التدخل الاميركي في الشؤون الداخلية لبلدان عديدة في العالم . نذكر منها على سبيل المثال لا اكثر: حصار كوبا البحري، احتلال الشاطئ اللبناني سنة 1958، وعدم التمكن من تنفيذ قرار الامم المتحدة قبل ذلك بشأن اعادة اللاجئين الى ديارهم في فلسطين المحتلة ، وكذلك التدخل المباشر لفرض مبدأ التقسيم في كوريا وفييتنام والمانيا بالضغط السياسي العسكري، ويتوّج هذا النهج في منطق التدخل والقوة والضغط بعدم قبول ربع سكان العالم الصينيين ، اي دولة الصين الشعبية في عضوية الامم المتحدة، ودعم العدوان الاسرائيلي الاخير على الاراضي العربية سنة 1967.

وطبعاً كان لابد لمنطق التسلط والقوة ان يجلب في مقابله رداً موازياً ومماثلاً. وهكذا شهدنا فجأة انقشاع الواقع المرير الذي نعيشه وسط الامال والالام: انهيار الامم المتحدة ، وقيام كل دولة بتحقيق اهدافها بشكل مباشر دون المرور بالامم المتحدة او الالتزام بمبادئها.

ماذا سيفعل العالم الثالث ومن بينهم العرب بشكل خاص وسط تحقق والتزام مبدأ القوة ، وماذا يخبئ لنا من وراء ذلك؟

ان العرب – ويا للأسف - لم يدركوا حتى الساعة وسط محنتهم ما ادركه الاسرائيليون ، وما تدركه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا ديغول من اننا لا نزال نعيش في حلبة منطق القوة ، وسنظل نعيش في هذه الاجواء والذهنية الى ان تنتظم الامم المتحدة ويزول حق النقض (الفيتو)، وينزع السلاح العالمي وتحل المشاكل القائمة في العالم على اساس العدل لا على اساس القوة ، ويصبح للامم المتحدة قوة دولية تفرض نفسها وتستعين بها الشعوب المعتمدة عليها كالشعب الفلسطيني.

ولكن هذا حلم بعيد التحقق، قد يحصل وقد يفشل ، وفي ظننا ان المرحلة التي نعيشها لن تشهد هذا التطور السلمي الجوهري وانه علينا ، ربما ، ان نواجه حرباً عالمية ثالثة من اجل الوصول الى هذه الغاية .

فمنطق القوة ذاته، قد يفيد الى فترة ، في مجابهة الدول بعضها لبعض، وفي تجميد مبادرتها التهديمية التي تتخذ شكلاً ساحقاً بفضل اختراع الاسلحة النووية والجرثومية ، ولكن منطق القوة في جوهره وصميمه سيقود في النهاية الى المجابهة السلمية المباشرة العلنية ، وخاصة ان الصين الشعبية لا تزال ، بفضل الغباوة الاميركية ، تقبع خارج الامم المتحدة ، وتستعد لفرض وجودها وكرامتها ودورها على العالم .

(المرجع: مقال لكمال جنبلاط نشرته جريدة الانباء بتاريخ 1968/8/29، ورد في الصفحة 151 تحت عنوان "السرطان الاميركي" في كتابه "فلسطين قضية شعب وتاريخ وطن")

- **دولة فلسطين واسرائيل بين العصبية العنصرية المريضة ومنطق الانسانية والتاريخ**

من المؤكد على ما يبدو ان حل مشكلة العدوان الاسرائيلي على الاراضي العربية والفلسطينية لم يعد ينفصل الى حد كبير عن القضية الفلسطينية ذاتها ، وبشكل خاص عودة اللاجئين الفلسطينيين الى اراضيهم وتخويلهم حق ممارسة حقوقهم الشخصية والسياسية .

وما كانت حرب الخامس من حزيران 1967 الا لتبرز هذه الحقيقة ، اي ارتباط قضية السلم والحرب في الشرق العربي بقضية الشعب الفلسطيني، وقد اصبح قادة الدول الكبرى مقتنعين بأن سباق التسلح لن يتوقف ، وان اعمال التحدي لن تبطل ، وان اجواء الحرب لن تتقلص في المنطقة الا اذا وجد حل للمشكلة الفلسطينية بكاملها.

وعندما يقتنع الاسرائيليون بهذه الحقيقة ، وان اسرائيل لا يمكنها ان تعيش وتستمر على افتراض الحروب الظافرة الدائمة بينها وبين العرب ، الامر الذي قد يصبح موضع شك في المستقبل ، فان نصف المشكلة التي نحن نواجهها يتيسر حلها.

ومما يزيد في قناعة الرأي العام العالمي بـأن مشكلة العدوان على الاراضي اصبحت مرتبطة بحل القضية الفلسطينية بأسرها، هو خروج الشعب الفلسطيني من عزلته واصراره على ممارسة حقه المشروع في الدفاع عن ارضه وقضيته، وفي مباشرة العمل الفدائي الذي من المنتظر ان يقوى ويتصاعد في السنين المقبلة ، وان يلفت اليه اكثر فأكثر انظار العالم .

وفي رأينا ، ان الحل الطبيعي والعملي والمنطقي لمشكلة الاستيطان اليهودي على هذا الساحل المجاور للبنان هو العودة الى النطاق التاريخي والتراثي والسياسي لفلسطين في حدودها المعروفة واعادة اللاجئين الفلسطينيين الى اراضيهم وممتلكاتهم، والى ممارسة حقهم في الحياة السياسية وفي جميع النشاطات الاجتماعية والقومية ، تماماً كما كانت عليه الاوضاع في فلسطين قبل الانتداب وابّان الانتداب ، والغاء الدولة العنصرية اليهودية .

فلا يمكن، في نظرنا ، ايجاد حل نهائي سليم للصراع القائم بين اليهود والفلسطينيين ، بشكل خاص ، والعرب بشكل عام ، وهذا الكون من الاستعمار الصهيوني الاستيطاني العنصري ، الا في نطاق العودة الى الواقع التاريخي الذي كانت تقوم عليه فلسطين العربية . ولكن هذا الحل يلقى الرفض الاسرائيلي الارعن ، حيث لا يدرك حكامها انه من السهل ان تجد اية جماعة من الناس وطناً معنوياً وتراثياً على هذا الشاطئ ، ولكن يصعب ، بل يستحيل عيلها ان تقيم وطناً قومياً ذات طابع عنصري ، ودولة تتناقض قوميتها مع واقع الجوار . هذه هي امثولة التاريخ. ومن لا يعتبر بأمثولة التاريخ لابد لهذا التاريخ ان ينتقم منه شر انتقام. واذا كان اليهود في اسرائيل لا يريدون ان يكون مصيرهم في فلسطين ، على مدى قصير ام طويل ، كمصير الصليبيين الاوروبيين الذين اضطروا الى الانسحاب من هذه المنطقة والعودة الى بلدانهم منهزمين امام واقع التراث والقومية المسيطرة على هذا الجزء من العالم ، فان العقل والشعور السليم يملي عليهم القبول بدولة فلسطينية موحدة وتعددية على الطريقة اللبنانية ، وبأن يتحولوا عن الفكرة الصهيونية التي ترتكز اليها اليوم دولتهم العنصرية .

هذا هو الحل الانساني والعملي الوحيد للمشكلة الفلسطينية ، وهو لصالح العرب واليهود على السواء ، ويقتضي طبعاً مثل هذا الحل بأن توضع بعض الضمانات لقوانين الملكية وسواها من التدابير. ورفض اليهود يعني التقوقع في انفراديتهم والاستمرار في واقع عنصري لابد للتاريخ ان يلفظه كما تلفظ البحار الاجسام الغريبة منها. وهذا يعني ان اسرائيل كدولة بدأت تخسر تأييد الرأي العام العالمي لها. وهي تتدرج حتماً الى منطق الانهيار ، حتى ولو تطاول هذا الانحلال الطبيعي لعدد قليل او كبير من السنين .

ان اصرار حكام اسرائيل على البقاء ضمن القوقعة العنصرية يفرض استمرار وتصاعد العمل الفدائي ، كما استمر العمل العربي ذاته في وجه الاحتلال الصليبي ، وفي النهاية، لابد من حتمية انتصار الشعوب التي تناضل من اجل حقها الطبيعي في تقرير المصير وفي الحياة على ارض قد حرمت منها قسراً.

(المرجع: مقال لكمال جنبلاط نشرته جريدة المحرر بتاريخ 1969/02/06 – ورد في الصفحة 117 من كتابه "فلسطين قضية شعب وتاريخ وطن")

من اقواله:

- **هذا ما نصحت به الرئيس حافظ الاسد**

لقد نصحت الرئيس حافظ الاسد بصراحة بالغة وقلت له: اناشدكم ان تسحبوا القوات التي ادخلتموها الى لبنان وتابعوا ما شئتم تدخلكم السياسي ووساطتكم ودوركم التحكيمي . كنتم على وشك ان تنجحوا، لا بل ان المرء يستطيع ان يقول لكم انكم نجحتم فعلا، لكنكم تريدون الاجماع، والاجماع مستحيل. ان الفريقين كليهما يريدان السلام الآن وهما على وشك الاتفاق عليه. ... سيصبح تحكيمكم السياسي اوفر ضمانة في النجاح. اني لا انصحكم بالوسائل العسكرية فنحن نريد ان نكون مستقلين ونحن لا نريد ان نكون دولة تابعة، ولا نريد اتحاداً على النحو الذي يبشر به ممثلو حزبكم البعث في بيروت. وعلى كل حال فاسرائيل ستنقلب في النهاية على هذا الاتحاد وتقوم اما بغزو جزء مهم من لبنان الجنوبي (وقد بدأ فعلاً هذا التدخل بإنشاء مسوّرة

مسيحية على الحدود) لتوجد لنفسها حدوداً آمنة كما تزعم، ولكي لا تسمح لكم بالاحتفاظ الا بجزء صغير من لبنان مع دولة مارونية تقام في مكان ما من الجبل، او انها تهاجمكم مباشرة لأن "سوريا كبيرة" تشكل خطراً عليها. يضاف الى ذلك ان اوروبا لن تقبل بسهولة باقتسام بلدنا الصغير وتحويله الى بولونيا جديدة او الى تشيكوسلوفاكيا جديدة. ثم ، اوضحت له بعد ذلك الاتي وقلت : "ولا تظنوا اننا اخصام الوحدة العربية ، بل على العكس ، فنحن الحزب الوحيد الذي قدم برنامجاً اتحادياً ودستوراً فدرالياً عقلانياً الى مختلف رؤساء الدول العربية . لكنه اتحاد في الحرية، فنحن لا رغبة لدينا في السجن السوري الكبير. وعندما تسلكون سبيل الديموقراطية السياسية في سوريا ، وحينما تقيمون ديمقراطية حقيقية على الغرار الغربي، فاننا سنكون اول من يطالب بجعل لبنان جزءاً من الاتحاد السوري – اللبناني "

(المرجع: كتاب كمال جنبلاط "من اجل لبنان" ص. 42 - 47)

- **مصير المواطن والدولة في لبنان**

"ايها الاخوان

دعوناكم لعرض واقع اخذ يشكل حالة عميقة من القلق في حياة كل مواطن على مصيره ، وعلى مصير الدولة وعلى مصير لبنان في عهد هذه الحكومة.

ففي كل اسبوع ، ان لم نقل في كل يوم احياناً، احداث مؤسفة تقع وليدة ارهاق اعصاب الحاكمين ، وضيق صدرهم، وشعورهم بالتخوف عن تلبية كل مطلب شعبي في حينه ، او قبيل ان يحصل التأزم الجدي بين الحكم والشعب في اية قضية فرعية او اساسية . ثم تصدر اعمال من الاستفزاز الحكومي ومن تحدي المسؤولين تدفع بالازمة الى حافة المأساة . وكأن الحكم اللبناني، في كل هذا التصرف الاعتباطي المتواصل. يظهر جهلاً مطبقاً في تفهّم اوضاع البلد ، واستيعاب التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والوطنية المماثلة، والتي لا بد من مواجهتها بروح التعقل والعلم والروح الايجابية لا القمعية السلبية .
ويتساءل الناس: الى اين تسير البلاد وكأننا في مركب قد حطّم الربان دفّته وهبّت به الرياح فلا يعرف احد، من راكبيه على اي شاطئ ستتحطم السفينة ، ولا على اية صخور ستتمزق اجساد المسافرين .

والحقيقة الناصعة ان الشعب يتحرك في كل مكان مطالباً بأبسط حقوقه وحاجاته الاساسية ، واول واجبات الحكم هو التحسب للمشاكل والحاجات والرد الايجابي عليها وايجاد الحلول المناسبة لها، قبل ان تقع المطالبة وتتحول الى الحاح ومن ثم الى مشكلة."

(المرجع: بيان صحافي بتاريخ 1973/1/15، ورد في كتابه "العقلانية السياسية " ص. 134)

مطالب ومشاريع اصلاحية

مؤتمر بتخنيه كان تجسيداً لارادة الشعب وهذا ما قيل فيه

ما قلناه ، في هذا المؤتمر ، قلنا اشياء بسيطة جداً يفهمها كل لبناني، كل عامل ، كل صناعي، كل مزارع، كل حرفي، كل مستهلك، كل من له عقل وعيون وآذان ومعدة تجوع، وجيب يمتلئ ليفرغ، وقلب يشعر مع المعدوم والمريض والعاطل عن العمل والذي ليس له بيت ، والذي له اولاد يطمح بأن يعلمهم ويجد لهم منفذاً للعيش والكرامة الانسانية في هذه الحياة .

وها ان الذي قيل في المؤتمر ضجت له البلاد واصبح ما صدر عنه من مقررات مطلباً رئيسياً لشعب لبنان بأسره، لان هذا الشعب كان يتحسس بما قيل في المؤتمر ولكنه لم يكن قد وضع الصيغة المطلبية المطابقة لأجل ذلك.

هذا التجسيد – لإرادة الشعب اللبناني هو الذي جعل الدولة حكومة وادارة ورئيساً ومجلساً، تستيقظ من غفلة الاسترسال للقضايا البروقراطية العادية اليومية ، فتهب لمعالجة الواقع ولتبني الحلول التي وضعها مؤتمر بتخنيه ، او التي اشار الى ضرورة وضعها. وقد اهتز وارتجّ هذا الهيكل الحكومي من رأس هرمه الى اسفل تفرعاته واجهزته، حتى ظنت الدولة انها ستنهار كلها ، اذا كانت لا تريد ان تتبنى صوت الانسان اللبناني الحقيقي المنبعث عن اصداء اصوات خطباء المؤتمر . وبدا كأن الدولة بدأت تتحرك الى العمل، الى جعل دولة لبنان دولة المزارعين والمنتجين والعمال والفلاحين والمثقفين المناضلين الوطنيين، دولة المواطن الحقيقي.

(المرجع: افتتاحية الانباء في 1969/10/16، وردت في الصفحة 217 من كتابه "العقلانية السياسية ")

- **علوم وتكنولوجيا: الذكاء الاصطناعي ... الحل والمشكلة لمسألة المناخ في آن عن جريدة الانباء الكويتية بتاريخ 2023/10/29**

ذكرت مجلة ميد، أنه في حين تؤكد منظمة أوبيك وشركات النفط الوطنية في المنطقة أن الطلب العالمي على الطاقة سيرتفع بشكل كبير خلال العقود القليلة المقبلة، وعزت ذلك أساسا إلى النمو السكاني والتوسع الاقتصادي والصناعي المطلوب لهذا النمو، فإن الذكاء الاصطناعي يمثل الحل والمشكلة لمسألة المناخ في آن واحد لأن التدريب على نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدية يتطلب قوة حاسوبية وطاقة كهرباء هائلة، وقد يحمل الذكاء الاصطناعي، خاصة النوع التوليدي الخلاق، المفتاح لحل حاجة العالم إلى المزيد من الطاقة وتقليل الكربون.

وقالت المجلة في تحليل بقلم محررة شؤون الطاقة والتكنولوجيا جنيفر اغوينالدو، إن منظمة أوبيك والشركات النفطية تؤكد أن هناك حاجة لضخ المزيد من النفط والغاز في المستقبل المنظور، لأنه، حتى وفقا لأفضل السيناريوهات، لن يكون التوسع في الطاقة المتجددة كافيا لتلبية الطلب، كما أن العالم سيحتاج إلى المزيد من النفط إذا أراد التخلص التدريجي من استخدام الفحم.

ويعتقد خبراء آخرون أن التكنولوجيا ستلعب دورا رئيسيا في الحد من إنتاج الكربون والانبعاثات الضارة الأخرى المرتبطة بالوقود الأحفوري.

وهناك مبادرات مستمرة لاستكشاف استخدامات الذكاء الاصطناعي التوليدي للمساعدة في كبح الطلب والحد من هدر الطاقة في جميع المجالات، لاسيما في القطاعات التي يصعب تقليصها مثل توليد الكهرباء وتحلية المياه والصناعة والنقل، بالإضافة إلى قطاعات أخرى.

وفي المنطقة، تخطط المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة للحصول على حصة عالمية من قطاع الذكاء الاصطناعي الناشئ، حيث تبذل الجهود للتعاون بين المؤسسات المحلية المعنية بالتكنولوجيا والشركات العالمية المتخصصة مثلOpenAI ، التي أنشأت نظامChatGPT ، لتطوير نماذج ذكاء اصطناعي توليدية، وستركز الشراكة على استخدام نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدية الخاصة بشركة OpenAIفي الخدمات المالية والطاقة والرعاية الصحية والخدمات العامة.

جزء من الحل والمشكلة

ليس سرا أن تدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدية يتطلب قوة حاسوبية هائلة، من هنا جاء الارتفاع الكبير في مشاريع واستثمارات مراكز البيانات بجميع أنحاء الشرق الأوسط.

وستؤدي مراكز البيانات هذه، إلى زيادة الطلب الهائل على إمدادات الكهرباء دون انقطاع على مستوى العالم، ويتم استخدام هذه الحقيقة لتبرير الحاجة إلى المزيد من النفط أو الغاز أو الطاقة المتجددة، حتى مع الوعود التي يحملها الذكاء الاصطناعي بالمساعدة في الحد من انبعاثات الكربون والطلب على الطاقة.

وختمت المحررة بالقول: من أجل ضمان استمرار طموحاتهم الاقتصادية والصناعية بلا تراجع في العقود المقبلة، فإن معظم اللاعبين الإقليميين يهدفون إلى تحقيق النجاح بالتساوي فيما بينهم في إنتاج الطاقة التقليدية واحتجاز الكربون، والطاقة المتجددة وأنواع الوقود الأخرى منخفضة الكربون مثل الهيدروجين الأخضر، وكذلك في الذكاء الاصطناعي وغيره من أنواع الوقود ذات الصلة ومنها المجالات التي يعمل فيها النقل على الطاقة الكهربائية.

ويتمثل التحدي الرئيسي، بالنسبة لبعض الدول أكثر من غيرها، في كيفية تهدئة المخاوف لدى أصحاب المصالح والمعنيين بهذه الصناعة جراء اضطرارهم للتخلي عن جانب من امتيازاتهم لاستيعاب هذا المشهد المتغير وتمكين هذه التكنولوجيات من التعايش وإثبات ذاتها.

- **صحة وغذاء: اكتشافات جديدة لحياة اطول وصحة افضل – جريدة الجمهورية 2023/11/19**

في ميدان التغذية والصحة المتغيّر باستمرار، يسعى الباحثون للكشف عن رؤى جديدة يمكن أن تعزّز فهمنا للعلاقة المعقدة بين ما نأكله وصحتنا العامة. في هذا المقال، سنتناول بعمق بعض أحدث البحوث الأكاديمية.

- 1دور البيئة الميكروبية

أحد أكثر المجالات إثارة للاهتمام في البحوث الحالية هو دور البيئة الميكروبية في الجهاز الهضمي في الحفاظ على صحتنا. ولقد أظهرت الدراسات الأخيرة كيف تؤدي الملايين من الكائنات الدقيقة المتواجدة في الجهاز الهضمي دورًا حيويًا في عمليات الهضم والمناعة، وحتى الصحة النفسية. كما أظهرت أنّ بيئة ميكروبية متوازنة ومتنوعة يمكن ربطها بانخفاض مخاطر الأمراض المزمنة، مثل السمنة والسكري، وحتى الاكتئاب.

- 2فوائد النظم النباتية

مع استمرار الاهتمام بالنظم النباتية، أعادت الأبحاث الأكاديمية تأكيد الفوائد الصحية العديدة المرتبطة بهذه الخيارات الغذائية. وأظهرت الدراسات أنّ النظم النباتية يمكن أن تقلّل من مخاطر الأمراض القلبية وبعض أنواع السرطان والسكري من النوع 2. كما يمكن أن تساعد في إدارة الوزن وزيادة طول العمر الإجمالي.

- 3أهمية الأحماض الدهنية أوميغا 3

أصبحت هذه الأحماض الدهنية التي توجد في الأسماك الدهنية والجوز وبذور الكتان، موضوع أبحاث مكثفة. وأظهرت الاكتشافات الأخيرة فوائد صحية كثيرة لهذه المواد الغذائية الأساسية، من خفض مخاطر الأمراض القلبية والسكتة الدماغية إلى تحسين وظائف العقل والصحة النفسية.

- 4دور توقيت العناصر الغذائية

حصل توقيت العناصر الغذائية، أو الاستهلاك الاستراتيجي للعناصر الغذائية حول التمرين البدني، على اهتمام كبير في عالم اللياقة البدنية والتغذية. وتدُلّكَ أبحاث أعدّتها «الجمعية الدولية لعلم التغذية الرياضية» على نوعية الأكل الذي يُحَفّز النشاط البدني، والذي يمكن أن يؤثر على استرداد العضلات ومستويات الطاقة والأداء العام.

- 5تأثير الصيام المتقطّع

حصل الصيام المتقطع على شهرة متزايدة كاستراتيجية محتملة لإدارة الوزن وتحسين الصحة الأيضية. وقامت الأبحاث الأخيرة باستكشاف التغيرات الفسيولوجية التي تحدث أثناء الصيام، مثل تحسين حساسية الأنسولين وعمليات إصلاح الخلايا، والتي يمكن أن تسهم في فوائدها الصحية.

إحصائيات تستحق الاهتمام

لتوفير وجهة نظر أوسع حول أهمية هذه الاكتشافات، من الضروري التركيز على بعض الإحصائيات ذات الصلة:

1-وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، إنّ الأمراض غير السارية، ولا سيما أمراض القلب والسرطان والسكري والأمراض التنفسية المزمنة، مسؤولة تقريبًا عن 71% من الوفيات في العالم، وتؤدي التغذية دورًا حاسمًا في الوقاية من هذه الحالات.

2-أظهرت دراسة نشرت في JAMA Internal Medicine أنّ الالتزام بالنظام النباتي كان مرتبطًا بانخفاض 16% من مخاطر الإصابة بأمراض القلب، و49% من مخاطر الإصابة بالسكري من النوع 2، و22% من مخاطر السكتة الدماغية.

3-توصي جمعية القلب الأميركية بتناول ما لا يقل عن وجبتين من الأسماك الدهنية في الأسبوع لتلبية الكمية الموصى بها من الأحماض الدهنية أوميغا 3 لصحة القلب.

4-في الولايات المتحدة، يقوم حوالى 45 مليون من البالغين باتّباع نظام غذائي في كل عام، ويمكن أن تقدم الانظمة الغذائية الجديدة التي تعتمد على الأبحاث تحوّلًا نحو بدائل صحية ومستدامة.

الاستنتاج

أظهرت أحدث البحوث الأكاديمية في مجال التغذية والصحة رؤى قيمة يمكن أن تُمكّن الأفراد من اتخاذ قرارات أكثر توجّساً بخصوص الاختيارات الغذائية وربما تؤدي إلى حياة أطول وأكثر صحة. ومن دور البيئة الميكروبية في الجهاز الهضمي إلى فوائد النظم النباتية وأهمية الأحماض الدهنية أوميغا 3، تستمر هذه الاكتشافات في تشكيل طريقة تفكيرنا حول التغذية. ومع استمرارنا في استكشاف هذه الاكتشافات وتطبيقها، تصبح إمكانية تحسين الصحة العامة والرفاه الفردي أكبر بكثير.

اخبار الرابطة

رابطة اصدقاء كمال جنبلاط تهنئ اللبنانيين بعيد الاستقلال وتنشر بيان وهذا نصه:

بيروت في 21 تشرين الثاني 2023

بيان رابطة اصدقاء كمال جنبلاط في ذكرى الاستقلال الوطني

في العام الماضي، وبمناسبة ذكرى الاستقلال في 22 تشرين الثاني ، اعلنا، ونكرر الاعلان اليوم: لبنان حزين ومهدد، ويفتقد الشعور بالعزة والكرامة الوطنية ، فيما يعاني الشعب اللبناني اشد المعاناة ، في مختلف المجالات ، وعلى كل المستويات، ويتألم من استمرار الشغور والفراغ والفشل والتعطيل في كل المؤسسات الادارية والمالية والصحية والتربوية والاجتماعية والامنية. كما تهدد كيانه ومستقبله مخاطر وجودية تتمثل بالنزوح الممنهج لأراضيه عبر الحدود المستباحة مع سوريا ، وبالعدوان المتفاقمة مخاطره من اسرائيل على الحدود الجنوبية. ويثير غضبه على المسؤولين "اللامسؤولين" العاجزين عن التصدي لهذه المخاطر الداهمة على الكيان والوطن.

ونقول لأرباب السياسة والحكم في لبنان مع المعلم كمال جنبلاط ما يأتي

"لا استقلال في ظل الاستغلال"

"في ذكرى استقلال لبنان تراودنا افكار وخواطر متنوعة ، وتعمر في نفوسنا امال ان يتحقق فعلاً وواقعاً للبنان الوطن استقلال سياسي حقيقي، يشعر بمضمونه ومحتواه ونفعه ونعمه، وحقوقه وواجباته جميع اللبنانيين دون استثناء.

فالاستقلال لا يقوم على الاحتفالات ولا على المظاهر الخارجية للاستقلال بل على : قيام دولة وكيان سياسي حر، وادارة فاعلة، وجيش وقوى امن ، ومؤسسات، ولا يتكرّس الا بشعور المواطن، كل مواطن، بأنه شريك في هذه الدولة وفي ادارة شؤونها وفي الدفاع عنها، من خلال مشاركته في العمل والانتاج، وفي الخدمات الاجتماعية ، وفي كل ما تتضمنه الدولة من ايجابيات سليمة، ومن ثواب وعقاب ، ومصالح حيوية ، وان لا يضطر معظم المواطنين ان يرددوا، في وجه ارباب السلطة والاستغلال "عيد بأية حال عدت يا عيد؟"

الواجب الوطني يطالب الجميع في لبنان ، مواطنين ومسؤولين اليوم ، العمل الصادق لانقاذ الاستقلال مما اعتراه من نقائص تشوّه معانيه السامية ، وتحجبها عن المواطنين ، وان يتوجه الجميع بعقولهم ومشاعرهم ، في هذه الذكرى ، الى المواطن اللبناني كما يرغب ان يكون عليه وطنه، لا كما تنحدر به اليه الحرتقات السياسية ، والنزعات المذهبية ، والمصالح الشخصية والفئوية، والولاءات للخارج ، والاستغلال في السياسة والادارة والمال والاعمال والاقتصاد، والاجتماع والصحة والتعليم ، بدلاً من السعي الصادق لتحقيق العدالة والمساواة والتضامن الاجتماعي للجميع دون تمييز."

(المرجع: مقال لكمال جنبلاط نشرته جريدة الانباء بتاريخ 1965/11/20 ورد في الصفحة 155 من كتابه "لبنان والجسر الوطني المقطوع")

عباس خلف

رئيس رابطة اصدقاء كمال جنبلاط

من الصحافة اخترنا لكم :

- **حل الدَّولتين... أي دولتين؟ - فيصل الشبول – جريدة الشرق الاوسط – 2023/11/2**

كلما نشبت حرب في المنطقة منذ نحو ثلاثة عقود تُخرج الولايات المتحدة من أدراج خارجيتها ملف حل الدولتين، حتى إذا عقدت هدنة أو انجلى غبار فإنها تعيده إلى مكانه في الأدراج المغلقة.

اتخذت الولايات المتحدة، وكما هو متوقع، موقفاً إلى جانب إسرائيل ودعم عمليتها العسكرية في قطاع غزة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً. وحشدت أساطيلها لردع أي طرف ثالث قد «يزعج» إسرائيل، وتولى الرئيس الأميركي شخصياً حشد الدعم والتفويض بلا حدود حتى وإن وقع في زلات مثل «تقطيع رؤوس الأطفال» أو تبرئة نتنياهو من «مذبحة» المستشفى المعمداني، واستغلته إسرائيل لتدمير غزة فوق رؤوس الأبرياء ولا سيما الأطفال.

»حق الدفاع عن النفس» يعطى فقط لإسرائيل ولا يعطى للفلسطينيين منذ 75 عاماً وهم يواجهون احتلالاً بغيضاً يعتدي كل يوم ويواصل سياسات القتل والتنكيل والاستيطان والتهويد وتدنيس المقدسات، ويحرم الفلسطينيين من حقهم في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني.

يسأل الأميركيون دوماً عن أسباب كراهية المواطنين العرب لسياسات الولايات المتحدة، وأظن أنهم يطرحون السؤال ذاته في معظم دول العالم.

تتحدث الولايات المتحدة دوماً عن القانون الدولي والديمقراطية وحقوق الإنسان وتستخدم كل هذه العناوين أسلحةً في وجه حلفائها وخصومها على السواء، حتى إذا تعرّضت لأي تهديد فتصبح تلك القيم بلا معنى، أما إذا تعرضت إسرائيل للتهديد فإنها تخالف كل شعاراتها علناً ومن دون أي تحفظ.

أثبتت الأزمة الأخيرة في غزة والموقف الأميركي المتشدد منها مسألتين: الأولى، أن الولايات المتحدة لم تتعلم من دروس الماضي القريب من أن القوة ليست حلاً لأي صراع ولن تكون. أما الأخرى، فإن الكراهية للولايات المتحدة تزداد، وربما ستدفع ثمنها في المستقبل.

اندفع قادة أكبر أربع دول أوروبية وراء الرئيس الأميركي واتخذت الدول الخمس الموقف ذاته. موقف أوروبا بات مفهوماً بالنظر لهواجسها الاقتصادية والأمنية جراء الأزمة الروسية ـ الأوكرانية وربما لحاجتها مستقبلاً إلى مشروع مارشال أميركي جديد.

تدعم الولايات المتحدة الحرب الإسرائيلية المدمرة ثم تتحدث عن حل الدولتين من دون أن يرسم مسؤول أميركي واحد على مدى أكثر من ثلاثة عقود أي حدود ولو وهمية بين الدولتين.

السؤال الذي لم تجب عليه الولايات المتحدة: عن أي دولتين تتحدثون بعد أن عزلتم روسيا والأوروبيين والأمم المتحدة عن الملف؟

حل الدولتين رواية تتبناها الولايات المتحدة في العلن إبان كل أزمة تواجهها أو تتسبب بها أو ترعاها في المنطقة ثم تتنصل منها في اليوم التالي لتقول إن مسائل الحل النهائي هي بيد الأطراف المعنية... أي بيد إسرائيل.

في يقيني، أن حل الدولتين بالنسبة للولايات المتحدة يعني ما يلي: دولة قوية عسكرياً واقتصادياً ولا أخلاقياً اسمها إسرائيل، ودولة افتراضية ليس لها حدود ولا سيادة وغير قابلة للحياة اسمها فلسطين.

تظهر الولايات المتحدة عداءً علنياً لإيران باعتبارها راعيةً للإرهاب في المنطقة بدليل دعمها للطائفية في العراق ولبنان واليمن وسوريا ووجودها على الأرض في تلك الدول العربية.

وتدعم هذا الموقف تصريحات من سياسيين وقادة تنظيمات في الدول الأربع تعترف بالتمويل والتسليح الإيراني. وهو أمرٌ بات مُعلناً وواضحاً في المنطقة وخارجها.

لكن الولايات المتحدة تنسى أسباب التمدد الإيراني في المنطقة.

بذريعة امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل (بعد غزو الكويت بثلاثة عشر عاماً) دمرت الولايات المتحدة العراق وجعلته ساحةً مستباحة لإيران، تحقق فيه طموحاتٍ تاريخية وعقائدية واستراتيجية. كذلك، فقد أدارت ظهرها لحلفائها العرب وأهملت ملف التسوية السياسية وصمتت عن سياسات الاستيطان والتهويد واقتحامات المقدسات الإسلامية والمسيحية والقتل اليومي للفلسطينيين في تفويضٍ غير مشروط للمتطرفين الإسرائيليين وعلى رأسهم نتنياهو وبن غفير وسموتريتش.

إذن، فحل الدولتين هو إبرة تخدير أميركية للعرب والفلسطينيين الذين ينتظرون الحل السياسي في حين يُحرم أطفال غزة من العلاج وإبر التخدير الضرورية للمداخلات الجراحية.

أمام هذا الواقع المرير ولأسباب تتعلق بالظروف الدولية الراهنة، بدت مواقف روسيا والصين بلا أي وزن رادع لما يجري.

لقد تابعت الصين وروسيا والعالم كله الحشد السياسي والعسكري الأميركي والأوروبي الداعم لإسرائيل وكذلك تصريحات وزير الخارجية الأميركي الذي لم يأت إلى إسرائيل بهذه الصفة فحسب، بل ولأنه يهودي دون أن تحرك أي منهما ساكناً للتذكير بالقواعد الأخلاقية وذلك أضعف الإيمان.

قدمت الدول العربية روايةً متماسكة إلى العالم وإلى الولايات المتحدة تحديداً تقوم على أنها تدين كل الجرائم التي تستهدف المدنيين كمدخل للمطالبة بوقف المجازر الإسرائيلية.

ظهر الصوت العربي مقنعاً في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. الجمعية العامة اتخذت القرار لكنها لا تمتلك الأدوات للتنفيذ.

تباين رد الفعل العربي الرسمي إزاء أحداث السابع من أكتوبر (تشرين الأول)، فـ«حماس» لم تنسق مع أي طرفٍ عربي وقامت بعملية نوعية لم تواجه إسرائيل صدمة أو إهانة مثلها في الماضي، لكن ليس لـ«حماس» علاقات ودية مع معظم الدول العربية ولا مع السلطة الوطنية الفلسطينية وهي تتحمل جزءاً كبيراً من مسؤولية الانقسام الفلسطيني.

لم تنل عملية «حماس» تأييداً رسمياً، لكن ومع رد الفعل الأميركي والإسرائيلي والأوروبي وعمليات الانتقام والهستيريا ظهر الصوت العربي مذكّراً العالم بأن ما جرى ليس سوى أعراض للقضية الأساسية وهي الاحتلال الإسرائيلي.

لم تتعلم الولايات المتحدة من دروس المنطقة، ولن تتعلم هذه المرة.

الدروس كثيرة ومنها العراق ولبنان؛ إذ لم يتعافَ العراق منذ عام 2003 عندما دمّرته الولايات المتحدة ثم تركته نهباً للتنظيمات وإيران والتطرف... «داعش» كان أوضح مثال. أما لبنان فقد احتلت إسرائيل نصفه ووصلت إلى بيروت تخريباً ودماراً وقتلاً... لم يكن «حزب الله» موجوداً في عام 1982، لكنه نشأ بعد تلك الحرب المدمرة وتعتبره إسرائيل اليوم عدواً متربصاً وخندقاً متقدماً لإيران.

أفغانستان كانت آخر خيبات الولايات المتحدة وسوء حساباتها مثلما ستكون الحرب الروسية - الأوكرانية خيبة لأوروبا.

ستسفر هذه الحرب عن كثير من القتل والدمار والظلم والآلام والقهر. ستغيب وجوه وتيارات وستظهر أخرى لن تقبل بالضعف أو الاستسلام لأن الحقوق غير القابلة للتصرف لا تمحوها القوة الغاشمة.

قبل ثلاثين عاماً كان الحالمون الفلسطينيون والعرب منشغلين بالاتصال الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وظهرت أفكار عديدة، من بينها الأنفاق والجسور والأسوار.

عادت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون منذ السابع من أكتوبر للحديث عن حل الدولتين. ليس في العالم دولة تخالف هذا المبدأ سوى إسرائيل، فما المانع من تطبيقه إذن؟

ستتذرع الولايات المتحدة بالانتخابات، وستنكفئ أوروبا من جديد. سيتفرغون للتركيز على الأزمة الأوكرانية - الروسية.

كل ما ستفعله الولايات المتحدة بعد دمار غزة أنها ستقود «جهوداً إنسانية» لإيصال الغذاء والدواء اللذين سيصلان متأخرين، لإيواء المهجرين والنازحين والأيتام والمشوهين بعد أن أنهكتهم آلة القتل الإسرائيلية.

سيقف طفلٌ فلسطيني فقد أسرته أو شوهته آلة الحرب الإسرائيلية، وسيقف معه أطفالٌ عرب كثيرون وربما كثير من أصدقائهم من ضحايا السياسات الغربية وسيرفضون أي حجة أو تبرير أو اعتذار.

هؤلاء لن يجلسوا إلى طاولة الغرب وسيقاومون المحتل بكل الوسائل المتاحة... وستتيح التكنولوجيا الحديثة الكثير منها في المستقبل. وستقول الولايات المتحدة إن الحل النهائي هو بيد الأطراف المعنية... بيد إسرائيل.

*وزير الإعلام الأردني السابق

- معوِّقات وقف آلة القتل الإسرائيلية - سام منسى – جريدة الشرق الاوسط – 2023/11/20

بات محقاً السؤال عن مدى قدرة الولايات المتحدة في الضغط المؤثر على إسرائيل الممعنة في حربها الهيستيرية الوحشية على حركة «حماس» في قطاع غزة، التي حصدت آلاف المدنيين، وتسببت في دمار يفوق الوصف.

نداءات وقف إطلاق النار والهدن الإنسانية واحترام قوانين الحرب وحماية المدنيين التي صدرت عن جميع دول العالم والمنظمات الدولية لم تلقَ آذاناً صاغية في إسرائيل، وحتى دعوات وضغوط واشنطن، الداعم والحليف الرئيس لإسرائيل، للهدنة الإنسانية والتخفيف من معاناة المدنيين وحمايتهم، والتحوط من توسيع القتال إلى جبهات أخرى، ذهبت هي أيضاً أدراج الرياح. ويبدو أن قرار مجلس الأمن، الأربعاء الفائت، الذي يدعو إلى «هدنات وممرات إنسانية» سيلاقي المصير نفسه.

الإجابة عن أسباب عدم فعالية الضغوط الأميركية معقدة ومركبة، منها أميركية وأخرى إسرائيلية وبعضها يرجع إلى «حماس» وحلفائها في المحور الإيراني.

هل يعقل أن تكون الولايات المتحدة غير قادرة على لجم الجنون الإسرائيلي، وهي التي كانت حاضرة بقادتها ومسؤوليها منذ الأيام الأولى للحرب، وحشدت أساطيل لحماية إسرائيل وردع أعدائها، وزوَّدتها -ولا تزال- بأحدث الأسلحة، مغدقة عليها 14 مليار دولار من المساعدات؟

يجدر أولاً عدم الاستهانة بالعوامل الأميركية الداخلية، أو ما تسمى في واشنطن وحدة التجاذب السياسي التي من شأنها أن تحد من تحرك الإدارة، فضلاً عن التباينات داخلها، في مقاربة هذا الملف، وباتت معلنة، مع عامل الانتخابات الرئاسية المقبلة. وإذا تجاوزنا الداخل الأميركي، تبرز القناعة الأميركية، وهي أيضاً محط إجماع أميركي داخلي وغربي بعامة، بعدم القبول بعودة غزة إلى الوضع الذي كان سائداً قبل عملية 7 أكتوبر (تشرين الأول) واستمرار «حماس» كقوة سياسية وعسكرية في القطاع. ودرجت العادة أن تعمد المنظمات من خارج الدولة كـ«حماس» و«الجهاد» و«حزب الله» إلى إعلان النصر، لتبني عليه سياساتها لمجرد بقائها على قيد الحياة، مهما كان حجم الخسائر البشرية والمادية التي تسببت فيها. ما يعني بالنسبة للأميركيين والأوروبيين وغيرهم، أن بقاء «حماس» يعني انتصاراً لمحور إيران والمقاومة، مع كل ما سوف يرتبه ذلك من نتائج على أمن المنطقة واستقرارها، وتعريض عدد من دولها لعمليات في المستقبل على غرار «طوفان الأقصى» ضد إسرائيل وغيرها في الإقليم. هذا إلى جانب تداعيات انتصار «حماس» الفلسطينية، والتي

تطول مستقبل «منظمة التحرير» والسلطة الفلسطينية، وتعزز أسلمة القضية الفلسطينية والفكر المتشدد العنيف والمؤدلج، ما من شأنه تضييق مساحات السلام والتسويات في المنطقة مع إسرائيل، وتهديد مصالح الاعتدال العربي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ويفتح الأبواب مشرعة للنزاعات والحروب الداخلية وبين دول المنطقة.

الأسباب الإسرائيلية كثيرة أيضاً، أولها حجم الصدمة التي تعرض لها الجيش والمواطنون الإسرائيليون جراء عملية «حماس»، وفداحة الخسائر البشرية، والمفاجأة بقدرات «حماس» العسكرية والتخطيطية. إلى ذلك، يدخل عنصر العنجهية والغطرسة المعهودة عند بعض القادة الإسرائيليين من مدنيين وعسكريين، وأيضاً الخلافات البينية الواضحة إثر حركات الاحتجاج على سياسات الحكومة اليمينية ورئيسها، وبعضهم يُرجع ما حل بإسرائيل لهذه السياسات. وفي السياق نفسه، يسعى بنيامين نتنياهو المسكون بهواجس شخصية متعلقة بمستقبله بعد نهاية الحرب إلى إطالة أمدها وتسعير همجيتها، ولعله يهدف من ذلك توريط الولايات المتحدة بحرب إقليمية تشمل إيران، وتجعل من أخطائه غير ذات أهمية مقارنة بنتائج هذه الحرب.

وإذا أردنا الغوص أكثر في تفكير غالبية الإسرائيليين؛ لا سيما من هم في صناعة القرار، تبرز إشكاليتان أو عقبتان أمام وقف القتال، وبالتالي السلام الدائم في المستقبل: الأولى هي عدم الاطمئنان المزمن والمَرَضي إلى دولة فلسطينية على الحدود مع إسرائيل ولو منزوعة السلاح، وعدم القناعة بحقوق الشعب الفلسطيني وحتمية استرجاعها وتحقيق استقلاله على أرضه. وما قاله وزير المالية بتسلئيل سموتريتش بشأن ترحيل الفلسطينيين خارج أرض فلسطين ودفع تعويضات لهم، يعبر عن المضمر في تفكير عدد كبير لا يستهان به من الإسرائيليين.

الإشكالية أو العقبة الثانية هي العطب في التفكير الإسرائيلي بعدم القدرة أو الرغبة في فهم أهمية حل الدولتين، وإعطاء الفلسطينيين بعضاً من حقوقهم السليبة والمشروعة، في احتواء أدوار إيران والحد من خطرها على إسرائيل ودول المنطقة. عدم الوعي هذا مرده عدم اقتناع غالبية الإسرائيليين بأهمية سحب ورقة فلسطين من يد إيران وحلفائها، بحيث لا تبقى لهم حجة في التسلح وإنشاء مزيد من الفصائل والميليشيات والتحشيد الفكري العقائدي المتشدد بحجة محاربة إسرائيل. عندها، تفقد إيران كثيراً من أدواتها وقدراتها سياسياً وأمنياً في المنطقة. لم يقتنع الإسرائيليون كذلك بأنه مهما بلغت المخاطر المتوقعة من دولة فلسطينية على حدودهم فستبقى أقل خطراً من التهديد الإيراني لهم وللسلام والاعتدال في المنطقة.

في مقلب «حماس» ومحور إيران، لم تبدل حرب غزة ومآسيها حرفاً من قاموسهم. لم يجف حبر مقررات القمة العربية والإسلامية في الرياض حتى أعلن الناطق باسم الخارجية الإيرانية رفض إيران لأربعة بنود من البيان الختامي للقمة، هي: حل الدولتين، والعودة إلى حدود عام 1967، واعتبار «منظمة التحرير الفلسطينية» والسلطة هما الممثل الشرعي للفلسطينيين، والمبادرة العربية لسنة 2002. بالطبع «حماس» و«حزب الله» والباقون من الممانعين ليسوا أقل تشدداً من صاحب الولاية في طهران. وبالتالي لن يصدر من طهران أو «حماس» أو «حزب الله» أي مبادرات أو أطر لمبادرات أو تفاهمات يمكن البناء عليها من قبل واشنطن أو الدول الغربية، وبالتالي إسرائيل. مواقف الحلف الممانع ليست أكثر من نسخة محدثة من مواقف وشعارات جمال عبد الناصر وحافظ الأسد وصدام حسين ومعمر القذافي، على مدى أكثر من ستين سنة، كلها فشل وتراجع ومآسٍ لشعب فلسطين.

المحصلة ترجعنا إلى دول الاعتدال العربي؛ لا سيما بعد القمة العربية والإسلامية في الرياض. فعلى الرغم من تحفظات إيران وسوريا، تبقى هذه الدول الوحيدة القادرة على أن تعلن بوضوح للأميركيين والغرب

وإسرائيل عما تقبله وترفضه مرة أخيرة ونهائية، مع تحديد فترة زمنية للاستجابة الأميركية والأوروبية بالضغط على إسرائيل. المقبول والمرفوض عربياً بات معروفاً: الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض فلسطين التي تضم الضفة الغربية وغزة بقيادة السلطة الفلسطينية، و«إجراءات خاصة» للأماكن المقدسة، وبحث تسوية للاجئين، ووقف فوري للاستيطان ولمشاريع ترحيل الفلسطينيين. ويمكن الرجوع إلى «معايير كلينتون» لسنة 2000 كي تكون أساساً لمزيد من المفاوضات.

بعد ذلك تستطيع دول الاعتدال العربي القول: «اشهدوا بأني بلغت.«

- **إخفاقات الحكم باتت تستوجب تعديل الدستور! - غاصب المختار – جريدة الجمهورية 2023/11/17**

استُبدل اتفاق الطائف ودستوره النظام السياسي اللبناني القديم شبه الرئاسي، بنظام سياسي جديد زاد من حدّة الأزمات السياسية والدستورية وفي المؤسسات الرسمية، نتيجة التباس او غموض العديد من بنوده، والتي جمعها الرئيس الأسبق ميشال سليمان بسبعة بنود لا بدّ من إعادة النظر فيها او تعديلها او توضيحها بنصوص دستورية واضحة، منعاً للإجتهاد المطّاط او الخاطئ الذي اعتاد عليه طاقم الحكم منذ التسعينات. فبات الحكم توافقياً بحسب التركيبة الطائفية والسياسية، وقرارات الحكومة تُتخذ بالنصف زائد واحداً او بالثلثين او بالتصويت إذا تعذّر التوافق، وها نحن نعيش منذ العام 2005 في دولة يتعذّر فيها التوافق، فمرّت البلاد بأزمة شغور رئاسي من العام 2016 استمر سنتين، وها هي دخلت العام الثاني بالشغور الرئاسي الذي فاقمه وجود حكومة تصريف اعمال مُختلف على صلاحياتها.

لا يمكن تفهّم تعذّر او صعوبة او تأخّر انتخاب رئيس للجمهورية مهما اشتدت الخلافات بين القوى السياسية الممثلة في البرلمان، ولكن التبرير الوحيد المتداول هو دستوري نتيجة اختلاف تفسير مواد الدستور التي تحكم انتخاب الرئيس والنصاب في جلسات الانتخاب. كما لا يمكن تفهّم هذا الشطط الحكومي احياناً في تصريف الاعمال وايضاً نتيجة اختلاف التفسيرات لمواد الدستور التي تحكم عمل حكومة تصريف الاعمال، فبات الاحتكام الى دراسات ومراجعات قانونية غير مُلزمة او مختلف عليها لحلّ الإشكالات القائمة بديلاً عن تطبيق الدستور او الاتفاق على تفسير واحد له.

وبالحديث عن الحكومة، كيف وفي اي بلد في العالم يحتاج تكليف رئيس للحكومة وتشكيل الحكومة الى اشهر طويلة واحياناً اكثر من سنة، نتيجة سياسة المحاصصات السياسية والطائفية المُتّبعة.

كما لا يمكن تفهّم تعذّر وصعوبة تعيين موظف في الفئة الاولى مهما كان مركزه (اداري او عسكري او امني) بسبب الالتباس او عدم الوضوح او النقص في بعض مواد الدستور التي ترعى حالات الشغور في هذه المراكز اذا كان ملؤها ضرورياً ولأسباب قاهرة، كمثل الحالة التي نعيشها في شغور بعض المناصب العسكرية منذ اشهر، وترقّب شغور مراكز اخرى قريباً، ولو انّ بعض القوانين النافذة ترعى معالجة هذه

المسألة اذا طُبّقت كما يجب من دون حسابات سياسية ضيّقة تؤدي الى عدم التوافق. (هذا في الحالات العادية بوجود رئيس للجمهورية وحكومة غير مستقيلة، اما في الحالة الحاضرة فبات الامر يحتاج الى اعجوبة توافقية).

وفي التوازي، لا يمكن فهم تعثر واحياناً شلل المجلس النيابي في عقد جلسات التشريع او انتخاب رئيس الجمهورية، بينما باتت جلسات التشريع، كما جلسات الحكومة، تُعقد «غبّ الطلب» تحت عنوان «تشريع الضرورة وسير المرفق العام»، ولا تصدرعنها اي قوانين او إجراءات تعالج الأزمات الخانقة التي يُعانيها البلاد والعباد. وإذا صدرت لا يتمّ تنفيذها لأنّها مرتبطة بصدور مراسيم تطبيقية لا تصدر!

عدا هذه الامور، فإنّ مخالفات الدستور منذ التسعينات حتى الآن لا تُعدُّ ولا تُحصى، نتيجة التراخي بتطبيق الدستور إن لم نقل بسبب «التفسير غبّ الطلب والانتقاء السياسي» لأحكامه وحسب مصالح وأهواء القوى السياسية، لا سيما الحاكمة منها. وهنا لا بدّ من استذكار التجاهل عن عَمد للمواد التي تنصّ على تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية، وتشكيل مجلس نيابي خارج القيد الطائفي، وتشكيل مجلس للشيوخ وفق القيد الطائفي، للخلاص نهائياً من ازمات النظام السياسي الطائفي، بعدما تحوّل خلاف الطوائف وصراعها على الحكم والصلاحيات الطائفية الى علّة العِلل في النظام.

خلاصة القول، انّ هذه الاخفاقات في الحكم التي توالت منذ سنوات باتت تستوجب تعديلات جوهرية في الدستور، تعزّز بعض صلاحيات رئيس الجمهورية، المُقيّد مثلاً بمِهل خلافاً لمِهل الوزير المفتوحة، ولا تلغي الميثاقية في مجلس الوزراء، وتوضح المواد الملتبسة بلا اي غموض، او الاضطرار الى الاجتهاد الذي قد يصيب وقد لا يُصيب في الدستور. وتحدّد بدقة تفاصيل العلاقة بين اركان الحكم ومؤسساته ضمن مبدأ فصل السلطات الذي لم يتمّ احترامه مرات عديدة، وتُحدّد مهلاً مُلزِمة لتكليف رئيس الحكومة وتشكيلها كما يُحدّد الدستور مهلة لإعداد البيان الوزاري ونيل الثقة على اساسه، كما تُحدّد بدقة صلاحيات حكومة تصريف الاعمال، لا سيما في حال الشغور الرئاسي، الذي يمكن معالجته مثلاً بتعديل بعض مواد الدستور حول طريقة الانتخاب ومدته، او بنصّ دستوري جديد يقضي بتعيين او انتخاب نائب لرئيس الجمهورية ومن طائفة مسيحية غير المارونية (الارثوذكسية كونها الطائفة الرابعة الاكبر)، يشغل الموقع مؤقتاً ولفترة زمنية محدّدة في حال الشغور الرئاسي لأي سبب ما (السفر او المرض او الوفاة المفاجئة او نهاية الولاية)، وتكون مهلة إلزام لمجلس النواب وليست مهلة حثّ.

- **قرار الغرب وإسرائيل تغيير خريطة الشرق الأوسط: عودة للبلطجة وسياسة الاساطيل والبوارج الحربية – زهير هواري – موقع بيروت الحرية 2023/10/27**

لم يحدث قبلاً أن تقاطر مثل هذا العدد من الرؤساء والوزراء والمسؤولين الغربيين نحو دولة أو عاصمة ما في العالم، بما في ذلك العاصمة الأوكرانية كييف مع بداية الهجوم الروسي عليها، كما فعلوا تجاه تل ابيب والكيان الإسرائيلي بعد السابع من تشرين الأول / اكتوبر. إذا أردنا أن نضع هؤلاء على سلم الأهمية يحظى

الرئيس جو بايدن بالمقام الأبرز كونه الأكثر وزناً وقوة وتأثيراً، ثم الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون، ومن بعدهما رؤساء الوزراء الكندي والروماني والبريطاني ريشي سوناك والمستشار الألماني أولاف شولتز والإيطالي والروماني و... لدى التدقيق يتبين أن بايدن أوفد قبله وبعده كلاً من وزيري خارجيته ودفاعه. آخرون اصطحبوا وزراءهم في الزيارة الطارئة والمستعجلة. لكن بايدن مثلاً استبق الجميع بإرسال حاملة طائرة أولى ثم أتبعها بثانية، مضافاً إليها شحنات متلاحقة من الأسلحة والأعتدة، قبل أن يطلب من مسؤوليه المدنيين والخبراء العسكريين أن يتوجهوا إلى تل ابيب. أكثر من ذلك تولت الولايات المتحدة مسؤولية قيادة العملية العسكرية التي تهدف إلى إعادة الاعتبار للكيان الإسرائيلي بعد الهزيمة التي تلقتها المؤسسة السياسية والعسكرية والاستخباراتية في مستوطنات وثكنات غلاف غزة. وحضر بايدن ومرافقيه اجتماعات حكومة الحرب التي فرضها على نتنياهو، وساهموا في نقاش الخطط العملانية للحرب المقررة على غزة والتي تتجاوزها إلى المنطقة، والتي جرى وصفها بأنها ستغير وجه الشرق الأوسط كله. وكذلك فعل البريطاني سوناك الذي حرَّك احدى القطع البحرية، ثم حضر بطائرة نقل عسكرية وهبط في مطار تل ابيب من الباب الخلفي المخصص لتحميل وإفراغ الحمولات الحربية. أصلاً كان الرئيس سوناك يتنقل بين صناديق الذخيرة والعتاد وهو في طريقه لمغادرة الطائرة أمام عدسات المصورين الصحافيين.

المواقف السياسية التي أدلى بها هؤلاء وسواهم من مسؤولي الدول الغربية كانت مكملة للمشهدية العامة التي أشرنا إليها متمثلة بالـ "حج " إلى تل ابيب. مثلاً أعاد بايدن ما سبق وأدلى به من أقوال مأثورة عن والده من أن إسرائيل لو لم تكن موجودة لوجب أن نوجدها، وأن المرء يمكن أن يكون صهيونياً دون أن يكون يهودياً، وأن أمن إسرائيل لا يقبل الجدل لأنه من أولويات السياسة الاميركية. أما وزير خارجيته بلينكن فقد أعلمنا أنه يأتي كيهودي لأن جده كان يهودياً ومن الناجين من أوشفيتز. الرئيس الفرنسي الذي حول وزيرة خارجيته إلى ساعية بريد تنقل رسائل التهديد والوعيد الأميركية – الإسرائيلية لكل من السلطة الفلسطينية ولبنان والأردن وايران، لم يكتف بذلك، فقد خطا ماكرون بالوضع خطوات إلى الامام عندما اقترح تشكيل تحالف دولي على غرار التحالف الذي تشكل وقضى على دولة داعش للقضاء على حماس، باعتبار أن التوصيف الذي أطلق على الأخيرة وضعها على سوية مع سابقتها. أكثر من ذلك أبلغ الفرنسيون المسؤولين اللبنانيين أنهم إذا خيروا بين لبنان وإسرائيل فسيختارون إسرائيل. المستشار الألماني بدا وكأنه يقرأ فعل الندامة عما فعلته المانيا قبل أكثر من 80 عاماً في الهولوكوست، الذي تكرر ذكره ليس فقط في أحاديث المسؤولين الإسرائيليين بل في تصريحات الأوروبيين والاميركيين. ودون مزيد من التفاصيل يمكن القول إن أحداً من هؤلاء لم يتبرع بقول ولو كلمة عن الضحايا الفلسطينيين من نساء وأطفال وهم بعشرات الألوف، أو عن تدمير المؤسسات الصحية والاستشفائية والمساجد والكناس والمدارس والأحياء وتهجير معظم سكان القطاع نحو جنوبه، ومطاردتهم بالغارات الجوية قبل وصولهم إلى مناطق التجميع التي وجهتهم إسرائيل إليها في أماكن لجوئهم الجديدة، وحرمان الباقين أحياء من الحد الأدنى من مقومات الأمن، ومن حق الحصول على الكهرباء والماء والغذاء والدواء.

لقد تولى الحشد الغربي الذي قل وجود مثيل له في منطقتنا توفير كل مقومات الدعم السياسي والمعنوي والمادي لإسرائيل لتحقيق انتقامها من حماس والشعب الفلسطيني، ليس في غزة وقطاعها فقط، بل في الضفة الغربية أيضاً ولبنان لاحقاً. وكانت كلمة السر الدبلوماسية بين الجميع هي رفض وقف اطلاق النار، أو إدانة ما تمارسه إسرائيل بواسطة قواها النظامية من إبادة بشرية وتدمير معالم العمران في منطقة محاصرة لا تزيد عن 8 كيلومترات عرضاً و45 كلم طولاً، وتشهد أعلى كثافة بشرية في العالم، حيث يقيم فيها حوالي 2.2 مليون نسمة في ظروف بيئية ومعيشية مزرية لا يحتملها البشر.

محورا المخطط الاميركي

لقد أصبح واضحاً أن المخطط الأميركي – الإسرائيلي ينهض على محورين رئيسين يعتبران بالنسبة لكليهما الثمن الذي يتوجب دفعه من جانب الفلسطينيين وليس حماس فقط: الأول منهما يقوم على تهجير سكان قطاع غزة نحو صحراء سيناء المصرية، بمعنى إعادة تهجيرهم من أرض فلسطين التاريخية تمهيداً لتسوية هذه المساحة بالأرض. باعتبار أن هناك أكثر من مشروع اقتصادي جاهز لاستثمارها كرد أميركي على طريق الحرير الصيني، وتنفيذ ما يعرف بقناة بن غوريون كبديل عن قناة السويس في وصل أوروبا والمتوسط بآسيا وافريقيا، وتأمين سلامة خطوط الغاز والنفط الاسرائيلية في شرقي المتوسط. وهو ما أثار مصر لأنه يعني نقل المشكلة الفلسطينية من إسرائيل إلى مصر. ومن شأن ذلك أن يتسبب بإشكالات وحتى حروب مع إسرائيل في المقبل من الأيام. وهو ما رفضته مصر باعتباره مس بوحدة الأراضي المصرية كخط أحمر. ثم أن قناة السويس واحدة من أكبر مصادر الدخل في مصر ولن تسمح بخسارتها.

أما المحور الثاني فتمثل في رفع وتيرة التهجير من القدس والضفة الغربية نحو الأردن للتخلص من الوجود الفلسطيني، وتفريغ المساحات الباقية من الضفة لإقامة المزيد من المستوطنات والمستوطنين. وهو ما باشرته إسرائيل منذ عقود عبر تكثيف الاستيطان وتسليح المستوطنين ومساندة الجيش والمخابرات لهم في ممارسة الاعتداءات وحصار المدن والقرى والمخيمات وقصفها بالطيران واغتيال الناشطين من أبنائها وسوق المئات منهم إلى المعتقلات. ومن المعروف أن اليمين الصهيوني المتطرف يطمح أن يتجاوز ذلك ويصل إلى دفع الفلسطينيين الباقين في أراضي العام 1948 أيضاً نحو الأردن، وهو ما رفضه الأردن بطبيعة الحال.

إذن يمكن القول إن تغيير خريطة الشرق الأوسط الذي وعد به المسؤولون الاميركيون والإسرائيليون على الجبهة الفلسطينية كان يهدف إلى الإنتهاء من حسم مسألة الوجود الفلسطيني في مناطق التماس مع الاحتلال الصهيوني في فلسطين التاريخية والضفة وقطاع غزة. والحسم كما تبين من ممارسات إسرائيل يعني جعل هذه المناطق غير قابلة للعيش أو البقاء بالنسبة لأبنائها الاصليين. وهو ما يمكن تلمسه من عملية التدمير الممنهجة لمدن ومخيمات القطاع والضفة دون ألأخذ بنظر الاعتبار الكلفة البشرية المدفوعة من جانب أبناء الشعب الفلسطيني الذين تجري عمليات الضغط عليهم تمهيداً لترحيلهم، أو إبادتهم بدم بارد أمام نظر الرأي العام الدولي والغربي.

الكتلة الغربية والقضية الفلسطينية

الحراك السياسي الأميركي الفرنسي البريطاني يهدف إلى تعبيد الطريق أمام المخطط الأميركي - الإسرائيلي بصيغته المطروحة، والذي يصب في المحصلة في إعادة رسم خريطة المنطقة. فإذا كانت سوريا والعراق ولبنان وليبيا والسودان عبارة عن كيانات موقوفة وحدتُها حتى إشعار آخر، فإن وضع مصر والأردن في نطاق عمليات إعادة "الضم والفرز" المقررة من شأنه أن يقود إلى تفجير ما تبقى من خرائط سايكس بيكو، وإنما من مدخل اعتبار الكيان الإسرائيلي هو الثابت الوحيد في المنطقة، وما عداه مجرد مشاريع تحتاج إلى عمليات "حصر إرث" كي يجري وضعها على الصحيفة العقارية الدولية.

والملفت في الحراك الذي شهدته المنطقة هو الخيبة التي نالها الرئيس الأميركي بايدن بعد رفض كل من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس والملك عبد الله والرئيس السيسي عقد لقاء قمة معه في الأردن، يضاف إلى ذلك الموقف السعودي الذي رفض الانسياق في المخطط المرسوم. وفشل اللقاء مرده

ليس فقط فجاجة المشروع الأميركي ـ الإسرائيلي، بل أيضاً دماء شهداء وجرحى مستشفى المعمداني، الذين سارع بايدن إلى غسل أيدي إسرائيل من المسؤولية عن مذبحتهم، وهو ما تابعته الاستخبارات الفرنسية وغيرها والتي كرسته تارة من فعل حركة حماس وطوراً الجهاد الاسلامي.

من المهم القول أن جولات كل من الرئيس الفرنسي ورئيس الوزراء البريطاني وغيرهم من مسؤولين أوروبيين، قد ظهّرت مستوى من الصفاقة لم تشهده المشاريع الاستعمارية منذ عقود طويلة، بما يذكر بدبلوماسية البوارج المعروفة التي شهدها العالم في القرون الوسطى المنصرمة. لقد أعادت دول الاستعمار الأوروبي تلك الممارسات بما يشبه عملية النسخ من المأثور المعروف، عندما كان القناصل والسفراء يعطفون على مطالبهم فيحركون الاساطيل لتحقيق مصالح دولهم وشركاتهم التجارية.

الاستسلام أو السلام؟

كانت الصيغة الاوضح التي حاولت دول الغرب الاستعماري فرضها على المنطقة العربية هي تلك التي شهدها مؤتمر "السلام" في القاهرة وكذلك أروقة وقاعات مجلس الأمن الدولي. فقد حاول السيسي من خلال انعقاد القمة ايجاد حلّ مشترك للوضع يبدأ من وقف اطلاق النار وإرسال المساعدات العاجلة، وعدم تهجير الفلسطينيين في قطاع غزّة إلى سيناء، ثم إعادة الروح إلى الحل السياسي وفق صيغة حلّ الدولتين على أراضي الـ67 ، على أن تكون القاهرة محطة اضافية في مسار السلام العادل والشامل للقضية الفلسطينية، بعد فشل أوسلو والقمّة العربية في بيروت عام 2002 في إنجاح المبادرة العربية للسلام وبالتالي تأمين الوصول إلى حل سلمي دائم للصراع.

والملفت أن المراهنة المصرية كانت تنطلق من إمكانية الوصول إلى تسوية بين هذا الطرح، وبين الإصرار الإسرائيلي الغربي على تنفيذ الهجوم العسكري بما يعيد للمؤسسة السياسية والعسكرية الإسرائيلية هيبتها أمام الرأي العام الداخلي والخارجي بعد الطعنة التي تلقتها وأصابت منها مقتلاً. لكن في قمة القاهرة للسلام بدا أن لا إمكانية للاتفاق على نقطة مشتركة بين الطرحين، بعد أن ردت اميركا على إلغاء القمة الرباعية في عمان بتخفيض مشاركتها إلى مستوى سفيرتها في القاهرة. أيضاً غياب ايران التي كان وزير خارجيتها يجول هو الآخر على المنطقة، بينما تصريحات مسؤوليها تتلاحق مؤكدة حضورها وضرورة مخاطبتها كونها معنية بالحل.

على أي حال إن الخلاف يتمحور حول نقطتين هما:

الاولى ـ تصنيف حركة حماس على انها ارهابية كما يطالب الغرب، بينما يتحفظ العرب على ذلك مقابل الموافقة على الحديث عن "قتل المدنيين من الجهتين".

الثانية ـ رفض الغرب مطلب الوقف الفوري لإطلاق النار، لتكريس ما يوصف بأنه حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها بالوسائل التي تراها مناسبة وهو ما تحفّظ عليه العرب، مقابل الإصرار على وقف اطلاق النار وارسال المساعدات. وبالنهاية فشل التوافق على بيان ختامي تعبيراً عن ازدواجية المعايير حول مجريات الأمور وحول حقوق الانسان وتطبيق القوانين الدولية التي باتت مخصصة حصرياً للاسرائيليين يحرم منها الفلسطينيون. حدث ذلك في القاهرة وفي الأمم المتحدة بنيويورك وفي كل محفل تتولى إدارة شؤون سياساته

اميركا وتابعيها. والضحية لن تقتصر على فلسطين وشعبها ، بل ستتسع نحو المزيد من الدول والشعوب العربية.

- **حرب غزة... تكشف العالم - جمال الكشكي – جريدة الشرق الاوسط 2023/11/21**

كل الأوراق باتت على السطح، القوى المتصارعة تتسابق للتوقيع في دفاتر النفوذ المستقبلي، الحرب على غزة نقطة تحول، لها تداعياتها الكاشفة، العالم بات الشاهد الذي تعمّد عدم الرؤية، التجربة أثبتت أن القوانين والمواثيق الدولية يتم تطبيقها حسب الطلب، وأن السلم والأمن الدوليين مفهومان يتحطمان أمام «الفيتو» الأميركي.

شكّل السابع من أكتوبر (تشرين الأول) عام 2023، محطة فارقة، ليس على مستوى الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، إنما على المسرح الدولي، فقد دخل العالم في اختبار حقيقي حول ما يدعيه بالدفاع عن حقوق الإنسان، واحترام القوانين الدولية الإنسانية، والحفاظ على المؤسسات الأممية، لم ينجح هذا العالم في الاختبار، فقد تبخّرت كل هذه المفاهيم في الهواء، وتبيّن أن هذه المؤسسات الدولية، مجرد واجهة.

لم تقم بمهامها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، بل إنها قطعت الطريق أمام أي محاولات لتحقيق الأمن الدولي، باستخدام «الفيتو» كسيف مصلّت على رقبة الاستقرار، وكأننا ندور في حلقة مفرغة، لا تصل بنا إلى أي رؤى تبشر بمستقبل عالمي آمن.

نعم، اللحظة كاشفة، دولة الاحتلال الإسرائيلي خلعت كل الأقنعة، سلوكها على الأرض يؤكد رغبتها، ونياتها، ومخططاتها الرامية لشطب الشعب الفلسطيني من الوجود، ففي هذه الحرب على الفلسطينيين في غزة، لم تتورع إسرائيل لحظة واحدة عن ارتكاب جميع أنواع الجرائم التي يحظرها القانون الدولي الإنساني، واستخدمت، عن عمد وقصد، جميع أنواع الأسلحة المحرّمة دولياً، مثل إلقاء قنابل الفوسفور الأبيض على رؤوس الشعب الأعزل، وقصف المستشفيات والمدارس ودور العبادة، والمؤسسات الدولية.

فضلاً عن الكلام اللامسؤول لوزير التراث الإسرائيلي عميحاي إلياهو، الذي طالب باستخدام قنبلة نووية لإزالة غزة وشعبها من الوجود، فلم نسمع عن احتجاج من قِبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولم نجد تنديداً من قِبل مجلس الأمن، كما حدث مع العراق، بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، وما بعدها بسنوات، أم أن تهديدات الوزير إلياهو شديد التطرف، كانت رسالة اعتراف للمرة الأولى بأن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية، رغم أنها تدعي عكس ذلك تماماً، بل تحرص على تبني سياسة «الغموض النووي.«

أما الانكشاف الثاني، فيتمثل في قوة التحركات الأميركية لصالح إسرائيل منذ اللحظة الأولى، لدرجة أنها راحت تسبقها بخطوات على جميع الصعد: العسكرية والدبلوماسية، والإعلامية، والمالية، واشنطن ترى هذه الحرب هي حربها الخاصة، قدمت ألف طن من المعدات العسكرية المتقدمة منذ اليوم الأول، ثم دعمتها بسبعة

آلاف طن، من الذخائر والأسلحة، ثم شاركت بخبراء عسكريين كانت لهم تجارب في مدينتي الفالوجة والموصل العراقيتين، وسمحت لهم بالاستفادة من صور الأقمار الاصطناعية الأميركية فسهّلت لهم الوصول إلى الأهداف في غزة.

وليس خافياً، أنها أرسلت أكبر حاملتَي طائرات في العالم: «جيرالد فورد»، و«دوايت أيزنهاور»، ثم أرسلت أكبر غواصة نووية هي «أوهايو»، وهذه تستطيع قصف 24 مدينة خلال دقيقة واحدة.

خصوصية هذه الحرب بالنسبة لأميركا، ترجمتها زيارة الرئيس بايدن إلى تل أبيب، الذي حضر خلالها مجلس الحرب، وطالبهم فيه بالقتال المستمر، وبرَّأهم من قصف مستشفى المعمداني، ثم واصل دعمه في الإعلام العالمي، عندما روّج للرواية الإسرائيلية عن حكاية ذبح الأطفال يوم السابع من أكتوبر، وهو ما نفاه بايدن بنفسه فيما بعد، وكان قد شكك في أرقام الشهداء والجرحى الفلسطينيين لمصلحة حليفته إسرائيل.

الدعم نفسه كان مخلصاً له وزير خارجيته أنتوني بلينكن الذي قال منذ اللحظة الأولى، بأنه جاء إلى إسرائيل بكونه يهودياً، ولم يتخل عن هذا المفهوم في زيارته الثانية، رغم ما استمع إليه من حقائق وثوابت في العواصم العربية التي زارها، وهي حقائق عربية مغايرة تماماً للرواية الإسرائيلية.

واشنطن لم تخفِ مواقفها في الدعم الكامل غير المشروط للكيان الإسرائيلي، تؤكد يوماً بعد الآخر انتقائيتها وازدواجية معاييرها في التعامل مع الأزمات، ولعلنا عشنا ذلك أيضاً، ليس في العراق وأفغانستان وسوريا فقط، بل نعيشه الآن في أوكرانيا، سقطت الأقنعة الإسرائيلية والأميركية، وبجوارها تسقط أيضاً الأقنعة الأوروبية، فلم نتصور أن شراكتهم مع أميركا، ستسقط من حساباتهم جميع المعايير الإنسانية، وسقطت أوروبا في الاختبارات الأخلاقية، انحازت للقتل من أجل الاصطفاف في طابور، يرسم ملامح نظام عالمي أميركي جديد، وصفه الرئيس بايدن بأنه نظام الاستثمار الذكي في الحروب.

عواصم أوروبية أيضاً سارت في ركاب رواية واشنطن - تل أبيب، وقّعوا على بياض ضد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، لم تهتز مشاعرهم أمام مشاهد سفك الدماء للنساء والأطفال، وتهديم البيوت، وانشغلوا بمواصلة دعمهم الكامل للدولة العبرية.

الانكشاف الثالث، يستحق التأمل طويلاً، وهو الذي يتعلق بوجود المؤسسات الدولية على رأس النظام العالمي، فقد كشف أطباء السياسة في العالم، عن أن هذه المؤسسات باتت مريضة، وأن استعادة الروح فيها بات أمراً مستحيلاً، فأعراض هذه الحالة المستعصية للمؤسسات الدولية، باتت واضحة، تتمثل في الجمود والصمت وعدم التحرك؛ لإنقاذ شعب أعزل من المجازر الوحشية، فلم يعد مجلس الأمن اسماً على مسمى، فلا هو مجلس أمن ولا مجلس سلم.

إذن، وسط هذه الانكشافات التاريخية للعالم، التي أحدثتها الحرب على الفلسطينيين في غزة، فنحن أمام إعادة صياغة إجبارية للسياسات الدولية، ستتكشف ملامحها في قادم الأيام، لكن قطعاً، أنها ستعيد رسم خرائط العالم وفق قواعد ترسمها الشعوب، وليس وفق نظام القواعد الموروث منذ الحرب العالمية الثانية.

- **ما بعد «الطوفان»! - خالد سيد أحمد – جريدة الشروق المصرية – 2023/11/17**

كثر الحديث فى الآونة الأخيرة عن السيناريوهات المتعددة لمستقبل قطاع غزة، بعد أن تضع الحرب الصهيونية أوزارها، لكن لم يقترب أحد من محاولة استشراف ملامح اليوم التالى لدولة الاحتلال، التى يبدو أنها لن تكون كما كانت قبل أن يمرغ «طوفان السابع من أكتوبر» أنفها فى التراب.

تجاهل الاشتباك مع هذه القضية، يرجع فى الأساس إلى اعتقاد البعض أن إسرائيل باعتبارها «أهم وأكبر قاعدة عسكرية» للغرب فى الشرق الأوسط، والحليف الأبرز الذى يحافظ على نفوذه ومصالحه فى الإقليم، لديها القدرة على تحديد مصير وحدود دول المنطقة ومستقبلها وأنظمة الحكم فيها، بل وحماية عروش من ترضى عنه أو تراه مفيدا لسياساتها وتوجهاتها، أو راضيا وداعما لاحتلالها الأرض العربية فى فلسطين، وبالتالى من يتمتع بهذا الامتياز الحصرى، وتلك القوة المتفردة المدعومة بخزائن المال ومخازن السلاح الأمريكية والغربية، لا يمكن أبدا أن يكون مستقبله عرضة للشك، ومصيره خاضع للنقاش على طاولة البحث أو فى أروقة السياسة.

تصور خاطئ بالطبع وصورة ذهنية غير صحيحة ترسخت للأسف على مدى عقود كثيرة مضت، وساهمت فى بقاء الاحتلال وتوحشه طوال هذه السنين، لكن عندما جاء صباح السابع من أكتوبر الماضى، اكتشف الجميع اهتزاز أركان هذا الكيان بعنف على يد مجموعة من المقاومين المسلحين بأسلحة خفيفة، ورغم محاولته استعادة صورة الردع بارتكاب المجازر ضد الأطفال والنساء وحرق الأخضر واليابس فى غزة، إلا أن ذلك لم ولن يحول دون استشراف مستقبل وملامح اليوم التالى لدولة الاحتلال بعد أن تكتفى من الدم الفلسطينى.

لعل أبرز ملمح لإسرائيل فى اليوم التالى بعد انتهاء الحرب، هو سقوط وهم «الأمن المطلق» الذى روجت له من أجل جذب يهود العالم للاستيطان فى فلسطين، وبارت هذه البضاعة فى أعقاب الهجوم المباغت للمقاومة الفلسطينية، وشهد الجميع على الشاشات كيف امتلأت المطارات الإسرائيلية بآلاف الفارين غداة هجوم السابع من أكتوبر!!.

قادة الاحتلال من سياسيين وعسكريين، لن يكونوا فى مأمن بعد توقف الحرب، وستلاحقهم الجرائم والمجازر التى ارتكبوها بحق الفلسطينيين، وهو ما أكدت عليه قمة الرياض مؤخرا، حيث طلبت من المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية «بدء تحقيق فورى فى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التى ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطينى»، فيما حشد المحامى الفرنسى المخضرم، جيل ديفرز، أكثر من 500 محامٍ من كل أنحاء العالم، لـ«تقديم التماس إلى المحكمة الجنائية الدولية يتهم إسرائيل بارتكاب جرائم ترتقى إلى الإبادة الجماعية».

إسرائيل فى اليوم التالى للحرب ستواجه لحظة الحقيقة، عندما يقرر العالم وضع حد للعذابات الفلسطينية المستمرة منذ عقود، والتفاعل مع حقوقهم المشروعة فى زوال الاحتلال والحصول على دولة مستقلة، وقد بدأ هذا التوجه فى التبلور من إسبانيا، التى قال القائم بأعمال رئيس الوزراء الإسبانى، بيدرو سانشيز، إنه

سيعمل مع شركائه فى الاتحاد الأوروبى للاعتراف بـ«الدولة الفلسطينية»، كذلك تبنى برلمان النرويج مقترحا يطلب من الحكومة الاستعداد للاعتراف بدولة فلسطينية «مستقلة».

فى اليوم التالى بعد انتهاء الحرب، لن تدور عجلة التطبيع كما كانت قبل «الطوفان»، لأن الدول العربية والإسلامية التى أرادت الانخراط فى هذا المسار، ستجد حرجا بالغا أمام شعوبها بعد المجازر المروعة ضد الأبرياء فى غزة، بل إن الدول التى كانت سباقة فى إقامة علاقات طبيعية مع تل أبيب، أصبحت تدرك جيدا تبعات هذا التوجه، ويكفى مثلا تصريح وزير خارجية الأردن أيمن الصفدى، والذى قال إن «معاهدات السلام ستصبح وثائق يجمعها الغبار»!!.

أما مصر التى كانت أول من طبع مع إسرائيل، فلم تسلم أيضا من جنون تل أبيب، حيث طالبت مجلة «إسرائيل ديفينس» الصادرة عن الجيش الإسرائيلى، «الدولة العبرية بتهديد مصر إذا لزم الأمر»، فيما ذكر تقرير بثته القناة السابعة بالتلفزيون الإسرائيلى، وهى قناة محسوبة على التيار الدينى اليمينى المتطرف أن «مصر ليست صديقة حقيقية لإسرائيل، وقد تصبح فى أى وقت عدوا لدودا».

ربما تستغرقنا تفاصيل مشهد الدمار والقتل المجانى فى غزة عن رؤية الجانب الآخر من الصورة، وهو أن اليوم التالى للحرب سيكون قاسيا على إسرائيل، ولن تمر جرائمها ومجازرها ضد الفلسطينيين مرور الكرام، ولن تستطيع ــ مهما توحشت فى الانتقام ــ من تغيير حقيقة أن «الدم الفلسطينى انتصر بالفعل على سيوف الاحتلال».

- غزة بين الهدنة والصدمة - عبدالله بن بجاد العتيبي – جريدة الشرق الاوسط – 2023/11/26

الهدنة في الحروب، فترةٌ مؤقتةٌ، تطول أو تقصر لالتقاط الأنفاس، وإعادة ترتيب الأوراق باتفاق الأطراف ومن ثم تمديد الهدنة أو استئناف الحرب، وفي قطاع غزة التي تشهد حرباً مدمرةً بدأ تطبيق الهدنة يوم الجمعة الماضي، وستنتهي حسب الاتفاق المعلن بنهاية يوم الاثنين، وهي هدنةٌ مؤقتةٌ بأربعة أيامٍ تهدف لتبادل السجناء والرهائن 50 إسرائيلياً مقابل 150 فلسطينياً، ولإدخال المساعدات فهي بالتعريف «هدنةٌ» وليست نهاية حربٍ.
رعى هذه الهدنة أميركا بحكم قربها من إسرائيل، وقطر بحكم قربها من بعض الفصائل، ومصر لكونها وسيطاً موثوقاً به من كل الأطراف، وبعد تطبيق الهدنة جاء في تقرير نشرته هذه الصحيفة بالأمس السبت «الفلسطينيون بدأوا مصدومين برؤية الدمار الهائل الذي خلّفته الغارات الإسرائيلية التي حوّلت غزة إلى كتلة ركام وأنقاض... في ظل مشاهد دمار لا يوصف وجثث في الشوارع»، وهو ما يصف جزءاً بسيطاً من الفظائع الإسرائيلية التي ارتُكبت في غزة وفي شمالها تحديداً جرّاء العدوان المتوحش فيما بعد السابع من أكتوبر (تشرين الأول).(
المتطرفون حمقى، وإذا امتلكوا القوة زادت قدرتهم على ارتكاب الحماقات، وهو ما يصنعه متطرفو الحكومة الإسرائيلية الأقوياء في غزة خلال ما يقارب الشهرين، وما صنعته بعض الفصائل المتحكمة في القوة في السلطة بغزة من قبل، وفي هذه الهدنة ما يمنح فرصةً لإيجاد حلٍ دائم للنزاع العسكري الساخن اليوم وللقضية الفلسطينية برمتها سياسياً.
الآيديولوجيا تدمّر العقل، وتقضي على الفهم السليم، لأنها تعبث بالفكر والتحليل ثم تعبث باللغات والمعاني، وبالذات حين تدخل في التحليل السياسي بهرطقات خرافية لا يمكن محاكمتها إلى واقعٍ وأرقامٍ وإحصاءاتٍ،

وهذا بالتعريف دجلٌ، والدجل في التاريخ العربي الحديث أصبح صناعةً قائمةً برأسها، وإن اختلف الصانعون إلا أن المنتج واحدٌ.
في العالم العربي وفي الخمسينات قامت الانقلابات العسكرية ضد الأنظمة السياسية، وصارت تسمى «ثوراتٍ» وهذا دجلٌ، وتسمّي الملكيات العربية «رجعية» وهذا دجلٌ آخر، وصاروا يرفضون الدولة «الوطنية» باسم «القومية» و«الوحدة العربية» وهذا دجلٌ ثالثٌ.
ورثت جماعات الإسلام السياسي كل خطابات القومية واليسار وإن بتعديلات تناسب الآيديولوجيا، واستمرت صناعة الدجل وإن بمسميات مختلفةٍ هذه المرة، فصاروا يسمون انقلاباتهم أو الفوضى التي يخلقونها باسم «الثورة الإسلامية»، ويرفضون الدولة «الوطنية» ولكن باسم «الأممية» والخلافة، وخلق حسن البنا وسيد قطب منظومةً آيديولوجية جديدةً تماماً وقالوا دجلاً بأنها هي «الإسلام»، وكأن المسلمين قبل هذه الجماعات لم يعرفوا الإسلام ولم يعيشوه قروناً من الزمن.
في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وإسرائيل فقد خرج الدجل القومي واليساري بعد الهزيمة النكراء في 1967 ليغير تسمية الهزيمة إلى «نكسة»، وهذا بالتعريف السياسي دجلٌ محضٌ وتسمية للأشياء بغير مسمياتها، ولكن الدجل الإسلاموي تفوّق على سابقيه، فمنذ حرب 2006 أصر «حزب الله» اللبناني ألا يسمي هزيمته النكراء هزيمةً، بل ولا «نكسةً»، ولكنه سماها «نصراً»، فقلب معاني اللغة نفسها بفذلكاتٍ لا يصدقها إلا المؤدلجون الذين تعميهم الآيديولوجيا عن العلم، وكما جرى من بعض الفصائل الفلسطينية في غزة 2014 التي استخدمت نفس الأسلوب، وسمت الهزيمة حينها «نصراً.«
اليوم وتجاه ما يجري في غزة، نرى حين ينجح أحدٌ في إطلاق 150 سجيناً فلسطينياً من السجون الإسرائيلية عبر موت 15 ألف فلسطيني، أنه لا يمكن تسميته نصراً، فمقابل إطلاق سراح فردٍ من سجن يموت 1000 شخص، هذه معادلةٌ خاسرةٌ بكل المقاييس السياسية والعسكرية والدينية، وهي معادلة بحساب الأرواح فقط، فكيف لَو أضيف لها البنية التحتية والفوقية لقطاع غزة، وكيف لو أضيف لها أعداد الجرحى والمصابين، وكيف لو أضيف لها تعطّل كل الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وكهرباء مما لا يمكن حسابه، إنها صفقة خاسرةٌ للأسف الشديد.
من حق عائلات المائة والخمسين سجيناً المطلق سراحهم أن تفرح بهم، فهذا حق إنسانيٌ أصيلٌ دون شكٍ، ولكن حتى تكتمل الصورة فبالمقابل هناك 15 ألف عائلةٍ فقدت فرداً منها بالموت هذه المرة وليس بالسجن فقط، ولو قيل لكل سجين مفرج عنه سنخرجك من السجن وسيموت مقابل خروجك 1000 فلسطيني من شعبك وأهلك لرفض كثيرٌ منهم ذلك.
يجب لهذه الحرب الإسرائيلية المتوحشة أن تتوقف بأي طريقةٍ، وأن يتحد العالم مع الدول العربية المطالبة بإنهاء مأساة غزة للأبد، وذلك عبر حلٍ سياسيٍ متفقٍ عليه عربياً ودولياً، وهو حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وهو ما لمَّح قادة بعض الفصائل بقبوله بعد كل هذه الخسائر والدماء والدمار، فما كان أغناهم وأغنى شعب غزة عن هذا كله.
تغيرت المواقف السياسية الغربية تحديداً بعدما نجحت الدول العربية وعلى رأسها السعودية ومصر والأردن في رسم حدود للمعركة، ورفض الدعم الغربي على بياضٍ لكل ما يمكن أن تصنعه إسرائيل في غزة، للرد على ما جرى في 7 أكتوبر ومع هذا التغير في الدرجة لا فَي التوجه أمكن الحديث عن هدنةٍ وتطبيقها، ومن دونه كانت الحرب العمياء ستستمر دون أفقٍ.
صور الدماء والأشلاء والأطفال القتلى والجرحى في غزة مؤذية لكل ضميرٍ حيٍ وكل قلبٍ سليمٍ، ويجب التفكير في حلٍ دائمٍ لهذه المأساة التي تتكرر كل بضع سنواتٍ باستمرارٍ، وتمجيد ما جرى في غزة لا يمكن أن يضمن حماية هؤلاء المساكين من شعب غزة المغلوب على أمره من كل آلة الحرب الخشنة المدمرة، والحل الحقيقي سياسيٌ لا عسكري.
أخيراً، فصور ومقاطع تهجير الفلسطينيين من شمال قطاع غزة إلى جنوبه، أعادت للأذهان صور النكبة وتهجير الفلسطينيين من أرضهم 1948 وغزة وشعبها أهم بكثيرٍ من أي فصيلٍ سياسيٍ أو عسكريٍ، وبالتالي

فيمكن لأي مخلص للقضية الفلسطينية أن يرحل من غزة إن كان في رحيله حماية لغزة وشعبها، كما صنع ياسر عرفات من قَبل حين خرج من بيروت.

- **'We Cannot Kill Our Way Out of This Endeavor' - THE NEW YORK TIMES – 11/11/2023**

With the Middle East spiraling in the wrong direction, with too many fresh graves in Israel and Palestine alike, with children maimed and killed in Gaza in staggering numbers, with anger and bigotry spinning away to poison hearts around the world, the last, best hope may be President Biden.

It may not be possible to end the Gaza war this year, establish a post-Hamas peace in Gaza and restart a process to give Palestinians the state they deserve. But if there is a path, it's difficult to see who could blaze it other than Biden.

Biden may be the single most popular person in Israel today, and the United States has leverage as Israel's most important ally and diplomatic protector. Biden's forceful backing of Israel after the Hamas terror attack won him enormous gratitude from a people not much used to such unequivocal support. And now that he has accumulated this political capital, he should use it — albeit for a series of risky initiatives that don't have much chance of success.

To his credit, Biden has tried to nudge Israel in this direction, as has Secretary of State Antony Blinken. They've been rebuffed. But too many lives are at stake in Israel and Palestine alike to accept the snub; they must push harder.

The first step Biden took was essential, moving two aircraft carrier groups to the region to deter Hezbollah and Iran from expanding the war. That is working, so far.

The debate in America has often focused on a cease-fire, but that seems to me the wrong question. I'm fine with Israel taking out Hamas's military leaders or destroying tunnels in a surgical way, but not with it leveling large sections of Gaza. It's true, as Israeli officials note, that Hamas hides behind

civilians — but Israel has a responsibility to value Palestinian lives even if Hamas doesn't.

For now, Israel is turning entire neighborhoods in Gaza to rubble. About 100 United Nations employees have been killed in Gaza along with more than 30 journalists — and more than 4,300 children, by the count of the Gaza Health Ministry, which is under the Hamas government but whose numbers have been regarded as generally reliable by the State Department and humanitarian agencies. The United Nations says that 1,350 children are missing and may be buried in the debris.

Israel of course has a right to defend itself and to fight Hamas. But war is not a binary choice. At one end of the continuum is complete disregard for civilians (reflected in the suggestion by a member of Benjamin Netanyahu's cabinet, subsequently reprimanded, that nuclear weapons may be used in Gaza), and at the other is an intervention that is entirely surgical but perhaps less effective. Those are the trade-offs.

The Biden administration has already encouraged Israel to ratchet its assault on Gaza several notches toward the surgical end, by using smaller bombs and allowing humanitarian pauses. Biden should press harder. I'm skeptical that the Israeli Army can actually eradicate extremist forces from Gaza, so it seems to me that what's unfolding there now — with American complicity as we supply Israel with bombs and artillery shells — is neither militarily promising nor morally sustainable.

What will historians say about us when they describe Gazan children screaming during surgeries because their neighborhoods were bombed flat and hospitals ran out of anesthetic?

Biden might give Netanyahu a copy of the new book "Conflict," co-written by General David Petraeus, which includes a Petraeus memo from 2008 about Iraq with the principle "We cannot kill our way out of this endeavor."

Looking ahead, the next initiative must be a major push by Biden for an Israeli-Palestinian peace. A peace process is not possible now, even if the war weren't underway, because both sides lack credible leaders to get there — but perhaps it's feasible to create conditions that will encourage the emergence of decent leaders after the war is over.

For starters, it's imperative that Israel freeze settlements and rein in violent settlers, for they are a cancer on the region. To his credit, Biden has condemned "extremist settlers" and said that their attacks on Palestinians

must “stop, now.” But he isn’t getting through to Netanyahu, who seems to believe that Biden may fume but ultimately will bow to his intransigence.

Maybe there is nothing more that Biden can do, particularly at a time when Israel feels so shattered and threatened, to persuade Netanyahu to rein in settlers and reduce civilian deaths in Gaza. But it’s worth trying, which means applying firm pressure and sending signals such as reopening the American consulate in Jerusalem, which traditionally dealt with Palestinian issues, and reinstating the State Department legal opinion that settlements violate international law. The United States could also abstain at the United Nations Security Council on a resolution calling for humanitarian pauses, instead of vetoing it as happened last time.

Israel will most likely have a new leader after the war; I’m hoping that person will recognize that the way to keep Israelis safe is a peace deal with Palestinians.

On the Palestinian side, one possibility is for Hamas to exchange hostages for Israeli prisoners, leading to freedom for Marwan Barghouti. He is a charismatic figure who has been called Palestine’s Mandela for his advocacy in recent years of unarmed resistance and calls for Jewish and Palestinian states to exist in peace side by side. But he is also called a terrorist, for earlier he advocated violence, and he is now serving several life sentences in Israel for murder. However one views Barghouti, polls suggest that he is the most popular Palestinian leader in both Gaza and the West Bank, and he just might be the person best able to unite Palestinians and negotiate seriously for a long-term peace.

All of this is extremely iffy and politically risky. But the present course is even riskier and morally suspect.

Children in Gaza are dying at the rate of about one every 10 minutes, so I ask again a question I posed in a column as the war started: “How many dead Gazan children are too many?”

People will search their consciences and answer that question differently. But Biden’s answer will matter most. He just might have the capacity — by saying “Enough” — to help end this war and construct a durable peace on the ashes left behind.

- **Arab envoys urge Antony Blinken to help end 'madness' in Gaza – Financial Times – 4/11/2023**

Antony Blinken faced intense pressure from regional allies to facilitate an immediate ceasefire in Gaza, laying bare the stark gap between US support for Israel and the outrage in Arab capitals over the siege and bombardment of the strip.

"We need to work together . . . to stop this madness," Jordan's foreign minister, Ayman Safadi, told the US secretary of state on Saturday after a day of meetings with Arab diplomats.

Sameh Shoukry, the Egyptian foreign minister, demanded an unconditional ceasefire, a commitment that Israel's prime minister Benjamin Netanyahu bluntly rejected after meeting Blinken on Friday. The US had urged the Israeli prime minister to allow for "humanitarian pauses".

"We believe pauses can be a critical mechanism for protecting civilians, for getting aid in, for getting foreign nationals out while still enabling Israel . . . to defeat Hamas," Blinken said in Amman. He did not however endorse a protracted ceasefire.

The meeting in the Jordanian capital took place as fierce battles raged in Gaza, including an incursion by the Israeli military into the south of the enclave, where it has repeatedly told civilians to flee.

Israel's forces allowed a three-hour window earlier on Saturday for the estimated 300,000 Palestinians still in northern Gaza to travel south.

Arab leaders are incensed over Israel's relentless bombardment of the Gaza Strip, which has killed about 9,500 Palestinians, more than half of them women and children, according to local health authorities.

Israel has also strictly limited large amounts of aid, much of it from Muslim countries, from entering Gaza until it is rerouted to Israel for inspections.

Israel declared war on Hamas after a cross-border raid by the militant group on October 7 killed at least 1,400 people, including 314 soldiers, in southern Israel, according to the government. Twenty-seven soldiers have been killed by Hamas militants inside Gaza.

The fighting intensified on Friday after Netanyahu rejected Blinken's call for a "humanitarian pause", saying any ceasefire would require the immediate release of all 242 hostages held by Hamas. Blinken said he had urged Israel to "do more to protect Palestinian civilians".

In the hours after Blinken's visit to Tel Aviv, Israeli air strikes struck at least one ambulance heading to the Dar al-Shifa hospital in Gaza City, and then another explosion hit the rest of the convoy near the entrance to the building. Video from the scenes showed civilian casualties, including women and children.

The Israeli military said the convoy it had struck was "being used by a Hamas operative", and claimed that several Hamas militants were killed.

Blinken had been expected to “brainstorm” with Arab diplomats the future of Gaza, home to 2.3mn Palestinians, after the war ends. Safadi bluntly rejected those talks as premature.

“How can we even entertain what will happen in Gaza when we do not know how Gaza will be left?” he asked Blinken. “Are we going to be talking about a wasteland? Are we talking about a whole population reduced to refugees?”

The publicly expressed frustration matched the tone of the day-long meetings, an Arab official briefed on the talks said. Arab leaders want progress towards a ceasefire and more humanitarian aid before a summit in Riyadh next week, they said.

Jordan has already withdrawn its ambassador to Israel, while Egypt is concerned that Jerusalem is attempting to use the war in Gaza to displace Palestinians into the neighbouring Sinai peninsula.

Blinken reiterated that the US viewed a two-state solution as the best long-term means to end the Israeli-Palestinian conflict, referring to the establishment of a viable Palestinian state. He added that Washington’s partners have “different views” on how to achieve those aims, but said: “We all recognise that we cannot go back to the status quo.”

International efforts to get more aid into the enclave and create conditions for the release of Hamas’s hostages, many of them women, children and the elderly, continued but there was no breakthrough in sight, diplomats said.

A senior US administration official said on Friday that discussions to secure the release of the 242 hostages in Gaza were still taking place, including through indirect engagement with Hamas.

The official added that the October 20 release of two American hostages — a mother and her teenage daughter — was a test run to see if the channel for hostage discussions, which includes Qatar and Egypt, was feasible and whether the parties could secure a pause in the fighting to facilitate their release.

Hamas has demanded a ceasefire, more aid for Palestinian civilians and fuel for the strip in exchange for the release of civilians, while it intends to hold on to captured Israeli soldiers to trade for more than 6,000 Palestinians held in Israeli prisons.

Since hostilities began, 410 trucks have entered the Gaza strip, 36 of them on Friday, according to an Israeli ministry of defence document seen by the Financial Times. More than 400 trucks a day entered the enclave before the fighting began.

Israel blamed the delays on “logistical difficulties among the organisations responsible for receiving the humanitarian aid”, and maintained that there was enough food and water in the “short term”.

International organisations, including the UN, have documented a widespread humanitarian crisis, and Tom White, the Gaza director for the UN agency for Palestinian refugees, UNRWA, said on Friday that the average Gazan was now living on two pieces of bread a day, and begging for clean water.

Israel is considering a proposal to set up a maritime humanitarian corridor, with aid being sent to Cyprus that would be examined by Israeli officials. The aid would then be delivered to a small port in Gaza, two people familiar with the discussions said.

The port has been damaged by Israeli strikes, but one of the officials said ideas being considered included building a pontoon dock or a temporarily inflatable dock.

That would take significant time to set up, a senior UN official said, while Israel has demanded that international monitors within Gaza "keep eyes" on each truck from entry to distribution.

- **Iran's 'Dangerous Game' – Global briefing – 26/10/2023**

As analysts wonder if the Israel–Hamas war will expand into a broader regional conflagration, one country looms over that speculation: Iran.

"If you blow too hard on the embers, don't you risk of getting burnt in a headwind?" Ghazal Golshiri and Madjid Zerrouky write for Le Monde. "Faced with what they perceive as an unprecedented weakness on Israel's side, the leaders of the Islamic Republic of Iran are walking a tightrope: they want to emphasize this weakness while avoiding a direct armed confrontation with the Jewish state."

A longtime supporter of Hamas, Iran attracted speculation after the Palestinian terrorist group (and governing authority in Gaza) launched its horrific attacks on Israeli civilians on Oct. 7. At The Atlantic, veteran Middle East journalist Kim Ghattas soon suggested that Iran's unseen hand may have been at play. To date, no direct evidence has emerged publicly to suggest Iran had a role or a say in Hamas's attacks, and Iran's supreme leader has said his country was not involved. But Ghattas noted that Hamas is part of Tehran's "axis of resistance," a network of militant groups it supports, stretching from Iran to Gaza.

In recent years, Iran and Israel have engaged in a "shadow war" across the region featuring assassinations and proxy forces, as UCLA political scientist and Middle East expert Dalia Dassa Kaye detailed in Foreign Affairs in February. Ghattas and others seemed to view Hamas's attacks as potentially a part of that semi-covert conflict. "That's what makes a northern front, including Iran's proxy Hezbollah, well within the realm of possibility," Steven A. Cook said in a recent Council on Foreign Relations video on the Israel–Hamas war, referencing concerns that Hezbollah could attack Israel and open a new fighting front on Israel's northern border.

As fears of a wider conflict simmer, The Economist warns that Iran is playing "the Middle East's most dangerous game," noting the decades of effort Tehran has spent building up its regional proxies. "Iran's goal right now, as it has been over the past decade, is not to provoke outright war with the West and its allies but to sow uncertainty and instability," the magazine asserts. "Just as it has hovered on the threshold of becoming a nuclear power, so it maintains strategic ambiguity with the axis (of regional proxy forces). … The present crisis shows the opportunities and problems of Iran's approach. It has long sponsored Hamas but did not appear to know in advance about its attack on Israel on October 7th, according to Western officials familiar with the matter. Yet it has sought to capitalise on Hamas's

atrocities and mobilise the axis of resistance. … Iran's shadow war is a delicate game and it is not clear that the country can control its proxies."

If Israel Faces a 9/11 Moment, Does Hamas Also?

Israel faces a 9/11 moment, various commentators have written: It suffered an attack reminiscent of al Qaeda's World Trade Center and Pentagon bombings, in scale and in the horror inflicted. US President Joe Biden warned Israel not to be "consumed" by "rage" as the US was after 9/11, as some commentators suggest Israel could be provoked into a strategic blunder reminiscent of America's post-9/11 wars.

But there's another 9/11 analogy that focuses on Hamas.

Grim as it is to call any mass murder and kidnapping a "success," Hamas did achieve its plans, as New America senior fellow Nelly Lahoud writes for Foreign Affairs. Similarly, Lahoud writes, al Qaeda met with operational success on 9/11—success for which it was unprepared. "Bin Laden's plan … completely backfired," Lahoud writes. "Contrary to his expectations, Washington quickly responded to the September 11 attacks by launching a full-scale invasion of Afghanistan to root out his group, and it largely succeeded." In a recent Foreign Affairs essay examining al Qaeda's "catastrophic success," Lahoud examined (before Hamas's Oct. 7 attacks) the dimensions of al Qaeda's strategic backfire in 2001. Rather than inspire similar attacks and launch a global jihad, bin Laden's terrorist group was quickly "crippled" by a vast US response. Its leaders were killed or captured, and al Qaeda sank into management troubles as its global influence waned.

In the new essay, Lahoud wonders if Hamas will meet a similar fate. “For now, Hamas will likely continue to double down on its rhetoric and sing the praises” of its massacres, Lahoud writes. “But in the years after his attack, bin Laden found that most regional jihadi groups proved to be a liability to global jihad, and that their indiscriminate attacks ‘repulsed’ Muslims. Hamas, too, might be unnerved and potentially eclipsed if the conflict assumes a regional dimension.”

Does Israel Have a ‘Window of Legitimacy’ to Hit Hamas?

Provoked into war by Hamas’s horrific massacres, Israel faces criticism for a military response that is costing Palestinian civilian lives. Does it enjoy a finite “window” of international “legitimacy” to eliminate Hamas, as it intends to?

At The New Yorker, Mosab Abu Toha shares firsthand experience of Israel’s bombing campaign in Gaza, underscoring the terror and desperation civilians are feeling: “That night, around 8:30, a blast lights up the apartment where we have taken refuge. Dust fills every corner of the room. I hear screams as loud as the explosion. I go outside, but I can hardly walk because the lanes are filled with stone and rebar. My brother-in-law’s car, about fifty metres away, is on fire. Nearby, a house is burning. On the second floor, which no longer has any walls, I can see an injured woman hanging over the edge of the building, holding a motionless child.”

Noting calls for Israeli restraint, The Economist writes: “The best way to try to extend Israel’s ‘window of legitimacy’ with its Western and Arab allies would be to signal that it is prepared to participate in some kind of plan for the Palestinians if it succeeds in removing Hamas. … Israel’s lack of a plan

for the Palestinians could also now compromise its ability to sustain a long campaign."

Such a plan, of course, would be difficult to form. As various analysts including The Economist have written, it's not clear that the West Bank-based Palestinian Authority would be willing or able to govern Gaza, and difficult diplomacy would be needed to cobble together viable Arab sponsors for a post-Hamas governing authority in Gaza.

- **Israel has only weeks to defeat Hamas as global opinion sours, former PM Ehud Barak says – Politico – 7/11/2023**

Israeli Prime Minister Benjamin Netanyahu may be digging in for a "long and difficult war" but former leader Ehud Barak fears Israel has only weeks left to eliminate Hamas, as public opinion — most significantly in the U.S. — rapidly swings against its attacks on Gaza.

In an exclusive interview with POLITICO, the former prime minister and chief of the Israel Defense Forces also suggested a multinational Arab force could have to take control of Gaza after the military campaign, to help usher in a return of Mahmoud Abbas' Palestinian Authority to take over from Hamas. Even with that change of the political order in Gaza, however, Barak stressed the return to diplomacy aimed at the creation of a Palestinian state was a very remote prospect.

Barak, who led Israel between 1999 and 2001, observed the rhetoric of U.S. officials had shifted in recent days with a mounting chorus of calls for a humanitarian pause in the fighting. The sympathy generated toward Israel in the immediate wake of October 7, when Hamas launched the deadliest terrorist attack on Israel in the Jewish state's 75-year history, was now diminishing, he worried.

“You can see the window is closing. It’s clear we are heading towards friction with the Americans about the offensive. America cannot dictate to Israel what to do. But we cannot ignore them,” he said, in reference to Washington’s role as the main guarantor of Israel’s security. “We will have to come to terms with the American demands within the next two or three weeks, probably less.”

As he was speaking, Israeli military officials told reporters the ground campaign was reaching a new dangerous phase with troops penetrating deep inside Gaza City, further than in previous operations in 2009 and 2014.

Barak spoke with POLITICO in his book-lined office in a high-rise apartment building in downtown Tel Aviv.

On the walls are photographs recording different stages of his storied career as a special forces soldier and statesman. One was snapped in May 1972 when he led an elite commando unit, which included Netanyahu, to rescue passengers from Sabena Flight 571, which was hijacked by Black September gunmen.

Under the photograph, there’s a piano. A trained classical pianist, Barak says he has recently been playing Chopin Ballade No. 1. A performance of that piece is central to the plot of the 2002 film *The Pianist*, which moves a German Nazi officer to hide Władysław Szpilman.

Barak added it would take months or even a year to extirpate the Islamist militant group Hamas — the main war aim set by Israeli Prime Minister Netanyahu and his war cabinet – but noted Western support was weakening because of the civilian death toll in Gaza and fears of Israel’s campaign sparking a much broader and even more catastrophic war in the region.

Western nations are also anxious about their nationals among the 242 hostages Hamas is holding captive in Gaza, he continued.

“Listen to the public tone — and behind doors it is a little bit more explicit. We are losing public opinion in Europe and in a week or two we’ll start to lose governments in Europe. And after another week the friction with the Americans will emerge to the surface,” Barak said.

Last week, President Joe Biden raised the need for a “humanitarian pause” in the campaign.

And this week on his fourth trip to Israel, and his third to the region since October 7, U.S. Secretary of State Antony Blinken pressed the case with Netanyahu and the Israeli war cabinet telling them they should now prioritize the protection of civilians in Gaza and minimize civilian casualties.

Blinken’s efforts so far have been spurned by Netanyahu but Barak didn’t think the Israeli war cabinet would be able to fend off the Biden administration and Europeans for much longer.

Political and military veteran

Barak has plenty of experience of dealing with Israel’s allies and adversaries alike.

As prime minister he negotiated with Palestine Liberation Organization leader Yasser Arafat at Camp David, in a 2000 summit hosted by President Bill Clinton, where they came close to striking a deal. A former defense minister and chief of staff, Barak was an elite commando and one of the key planners of Operation Thunderbolt, the rescue from Entebbe, Uganda, of the passengers and crew of an Air France jet hijacked by terrorists.

Barak said Israel rightly set the bar high in its Gaza war aim. “The shock of the attack was huge. This was an unprecedented event in our history, and it was immediately clear that there had to be a tough response. Not in order to take revenge, but to make sure that it cannot happen ever again.”

And even if the military campaign falls short of its maximum goal of the full eradication of Hamas, severe damage will have been inflicted on the Iran-backed Palestinian group, he explained. It will then be important to constrain Hamas from pulling off a resurgence, he continued.

To change the political landscape, he believed a multinational Arab force could take over Gaza after the Israeli military campaign.

“It is far from being inconceivable that backed by the Arab League and United Nations Security Council, a multinational Arab force could be mustered, with some symbolic units from non-Arab countries included.

They could stay there for three to six months to help the Palestinian Authority to take over properly," he said.

Handing over Gaza for a period to a multinational Arab force to police has been mooted before.

Back in 2008-2009, when Israel and Hamas fought a three week-war, Barak, then Israeli defense minister, discussed with the Egyptian leader Hosni Mubarak the possibility of Egypt and other Arab nations stepping in to administer the Gaza Strip. "I remember his gesture," says Barak. "He displayed his hands and said, 'I will never ever put my hands back in the Gaza.'"

Abbas, the Palestinian Authority president and head of the Palestine Liberation Organization, was equally dismissive.

Abbas told Barak he could never return to Gaza supported by Israeli bayonets. "I didn't like the answer. But you can understand his logic. Fifteen years ago, it was impossible because there was no one who would do it but a lot has changed since then," Barak said.

Hamas battled the PLO-affiliated Fatah party for control of Gaza in 2007 in a clash that effectively split Palestinian political structures in two, with Hamas controling Gaza and Fatah predominating in the West Bank.

Barak noted Israel, Egypt and Jordan had deepened their anti-terrorism cooperation and Israel had signed "normalization" accords with Bahrain and the United Arab Emirates, a process that he thought Arab states would not want to row back from.

"Arab leaders also need to be able to tell their own peoples that something is changing, and a new chapter is opening, one where there is a sincere effort on all sides to calm down conflict. But they need to hear that Israel is capable of thinking in terms of changing the direction it has been on in recent years," he adds.

That doesn't mean Israel should or can rush into revived negotiations over a two-state solution, he cautioned. Getting back to the era of when he was negotiating with Arafat might not be possible, for a very long time.

“History does not repeat itself. So I do not think that something exactly like that can be repeated. But as Mark Twain used to say, history can rhyme.”

He added: “It won’t happen quickly, and it will take time. Trust on all sides has gone – the distrust has only deepened.”

- **In maps: half of northern Gaza’s buildings wrecked by war – Financial Times – 20/11/2023**

Israel’s military has laid waste to much of northern Gaza, badly damaging more than half of the buildings and large swaths of entire neighbourhoods during its 42 day offensive, according to analysis of satellite data.

Videos from social media, television reporters embedded with the military and from the IDF itself show a devastated landscape, with the wreckage of once-busy streets, marketplaces, schools and mosques largely devoid of Palestinians.

The full extent of that damage has been estimated using radar signals collected from the European Space Agency’s Sentinel-1 satellite. Corey Scher of the CUNY Graduate Center and Jamon Van Den Hoek of Oregon State University used algorithms to calculate how many buildings have sustained damage to at least 50 per cent of their structure since the war began.

The data shows that Israel's damage to Gaza's infrastructure has largely followed the path of its ground invasion, clustering around targets it has publicly identified as essential to its military goals.

Israel is now turning its focus east into Gaza City and further into southern Gaza. Over the weekend, Palestinians reported heavy bombardments in Zeitoun and the Jabalia refugee camp, and the UN said several explosions had taken place at schools where civilians were sheltering.

Israel's defence minister vowed this weekend that the war would spread to the rest of Gaza soon. "People who were on the western side of the city have already encountered the IDF's lethal strength," he told KAN Radio. "People who are on the eastern side understand that this evening. People who are in the southern Gaza Strip will understand that soon as well."

North Gaza and Gaza districts

Israeli troops invaded Gaza through the north, preceded by a rolling barrage of aerial bombardment. In videos posted online, large fireballs arced towards the sky as tanks and armoured vehicles moved in.

Fortified bulldozers cleared large swaths of land to set up the IDF's forward bases and large numbers of infantry followed, moving through largely deserted small towns, such as Beit Hanoun.

More than a month later, nearly half of the North Gaza district's structures have been badly damaged, the analysis of radar data suggests.

But the northern edges of the Gaza Strip were just a staging ground for Israel's foray into Gaza City. The damage analysis shows that as Israeli troops moved towards their primary target — the al-Shifa hospital — they cut a path through the neighbourhoods en route, especially the al-Shati refugee camp, where the Doha-based Hamas leader Ismail Haniyeh once lived.

The IDF destroyed Haniyeh's home not once, but twice — first with a bulldozer, then with an air strike. The radar data shows that just 30 per cent of the camp remains intact.

The IDF then hugged the coastline on its route to al-Shifa hospital, meeting up with troops that had encircled Gaza City from the south. That southern movement similarly damaged much along its path.

Israeli troops are now operating east of those locations, the only places in Gaza City that are relatively undamaged. Palestinians reported heavy fighting in Zeitoun and further inland on Saturday and in the last few days tens of thousands of civilians have continued to flee south on a road controlled by IDF soldiers.

Deir al-Balah and Khan Younis districts

Deir al-Balah, a southern stretch of the Gaza Strip dotted with date palms and horse-breeding farms, has been relatively unscathed so far. It is home to farmers and the country estates of wealthier families, and is less populated than the dense warrens of Gaza City and its packed refugee camps.

But to the south-east lies Khan Younis, where the Israeli military has already indicated it intends to expand operations. Earlier this week, residents of four neighbourhoods — home to over 100,000 people — awoke to find thousands of leaflets from the IDF ordering them to vacate their homes.

Israeli officials have told their western counterparts that they suspect Hamas leaders are now hiding south of the evacuation line that they ordered Palestinians to cross for their own safety. US and European officials have cautioned Israel to be more “precise and targeted” in its operations, especially to reduce civilian casualties.

Rafah district

Nearly all of Gaza’s 2.3mn civilian population is now living in southern Gaza below the evacuation line, a forced migration that Palestinians liken to that of the Nakba — which means “catastrophe” in Arabic — during Israel’s creation in 1948. Large tent cities have been erected to house them, with dozens of people sharing apartments.

Food and water are scarce and electricity is rarely available. But aid enters nearby from Egypt and the UN is able to distribute essential supplies more easily.

Israel has indicated that it wants the people in southern Gaza to move again, towards a tiny square of territory called al-Muwasi along the coast between Rafah and Khan Younis.